# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

## اللجنة الأولى

الجلسة **٥**

الخميس، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد خوسيه لويس كانسيلا . . . . . (أوروغواي)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**البنود ٨٦ إلى ١٠٣ من جدول الأعمال** (تابع)

**مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الوفود، أود أن أرحب بالسيد سيرغي أوردونيكيدز، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

وقبل أن نواصل عملنا، أود مرة أخرى أن أذكّر الوفود بأن تقتصر مدة بياناتها على ١٠ دقائق للمتكلمين بصفتهم الوطنية. وأود أن أبلغ الوفود بأن هناك ١٦ متكلما في قائمة اليوم وثلاثة من المتبقين من قائمة الأمس سيتكلمون اليوم. وسأنبه المتكلمين من خلال الدق بالمطرقة إلى انتهاء الوقت المحدد لهم. كما سيضيء الضوء الأحمر الموجود هنا إلى يساري. وأرجو من الوفود أن تتعاون على الالتزام بالمدة الزمنية المخصصة لها نظرا لأن لدينا قائمة طويلة للمتكلمين.

**السيد راو** (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يطيب لنا أن نتقدم لكم، سيدي، بتهانينا على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة، مؤكدين لكم على كامل تعاون الوفد الهندي معكم. ونود أن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

ونبدأ مداولات اللجنة الأولى لهذا العام إزاء خلفية لا تتسم بتعدد التحديات التي يواجهها السلم والأمن العالميين فحسب، بل أيضا بأجواء موازية من التفاؤل بأننا سنتوصل إلى حلول قابلة للاستمرار والدوام من خلال بذل جهود جماعية، تقوم على روح حقيقية لتعددية الأطراف. ولدى تحقيق هذا الهدف، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، يمكن للجمعية العامة واللجنة الأولى، التي تتناول مسألتي الأمن ونزع السلاح، أن تضطلعا بدور حيوي وجوهري.

وتولي الهند أهمية قصوى لهدف نزع السلاح النووي. وخلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، كرر رئيس وزراء الهند تأكيد اقتراحنا إبرام اتفاقية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

بشأن الأسلحة النووية تحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة النووية، وتنص على إزالتها بالكامل ضمن إطار زمني محدد (انظر A/63/PV.9). وتتماشى سياستنا مع ما نوليه من أولوية قصوى لهدف نزع السلاح النووي المنصوص عليه في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢) وفي خطة عمل راجيف غاندي لعام ١٩٨٨. وقد جددت حركة عدم الانحياز التأكيد على الأهداف ذاتها في مؤتمر القمة التي عقدته في شرم الشيخ في تموز/يوليه هذا العام.

ونعتقد أنه تماما مثلما يمكن حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من خلال اتفاقيات غير تمييزية عالمية ودولية، فإن تحقيق نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي وبصورة غير تمييزية ليس ممكنا فحسب، بل إن السلم العالمي أيضا سيعزز بإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. وتجمع هذه الرؤية بين الالتزام بالمبدأ وتوخي الواقعية. وترحب الهند بالمناقشة الفعالة فيما بين الأكاديميين والسياسيين بشأن نزع السلاح وبعدد من المبادرات التي انطلقت لزيادة زخم جدول أعمال نزع السلاح على الصعيد العالمي، بما في ذلك من جانب الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وهناك بعض المؤشرات المشجعة، بما في ذلك النية المعلنة للولايات المتحدة وروسيا في التفاوض على القيام بتخفيضات أخرى لترساناتهما النووية، فضلا عن استعداد الولايات المتحدة، كما بيّن الرئيس أوباما في البيان الذي أدلى به في براغ في نيسان/أبريل من هذا العام، للحد من دور الأسلحة النووية في استراتيجية الأمن القومي لديها.

ويمكن تحقيق هدف نزع السلاح النووي من خلال عملية تدريجية تستند إلى التزام عالمي ببلوغ الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويشكل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية عمليتين تعزز كل واحدة منهما الأخرى، غير أن الهدف العام لنزع السلاح النووي ينبغي ألا يرهن بعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت ذاته، يجب أن نكفل تحقيق أهداف عدم الانتشار من خلال بذل جهود دولية منسقة وتعاونية. ويجب كفالة توسيع نطاق استخدام الطاقة النووية، التي تكتسي أهمية حيوية لضمان الأمن في مجال الطاقة على الصعيد العالمي ومكافحة تغير المناخ، على نحو لا يزيد من مخاطر الانتشار.

وللمضي قدما بالمناقشة بشأن نزع السلاح النووي، اقترحت الهند التدابير التالية: إعادة تأكيد الالتزام القاطع من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛ التقليل من الأهمية التي تتسم بها الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية؛ قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية، في ضوء نطاقها العالمي والتهديد الذي تشكله، باتخاذ تدابير لخفض الخطر النووي، بما في ذلك مخاطر نشوب حرب نووية عارضة، وإلغاء حالة التأهب للأسلحة النووية لمنع الاستخدام غير المقصود والعرضي للأسلحة النووية؛ التفاوض على اتفاق عالمي فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن ''عدم المبادأة'' باستخدام الأسلحة النووية؛ التفاوض على اتفاقية عالمية وملزمة قانوناً بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ التفاوض على اتفاقية بشأن فرض حظر كامل على استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛ والتفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية تحظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة النووية وعلى تدمير تلك الأسلحة، تمهيداً للإزالة العالمية وغير التمييزية والقابلة للتحقق للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد.

وقد توصل مؤتمر نزع السلاح في دورته السنوية لعام ٢٠٠٩ إلى توافق للآراء على برنامج عمل، مما يشكل إنجازا هاما بعد الجمود الذي دام أكثر من عقد. ونشاطر الإحساس بخيبة الأمل الناجم عن عدم تمكن المؤتمر بعد ذلك

من الانكباب على العمل الجوهري. وباعتبار مؤتمر نزع السلاح المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح، فإنه يتحمل مسؤولية عن الاستجابة بصورة هادفة لتوقعات المجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح. وتلتزم الهند بالمشاركة على نحو بناء في المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أثناء المؤتمر وفي إطار برنامج عمله. وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦، ذكر رئيس وزرائنا أن الهند لن تنضم سوى إلى معاهدة غير تمييزية لوقف إنتاج المواد الانشطارية، متفاوض عليها بصورة متعددة الأطراف، ويمكن التحقق منها دوليا، عندما يتم إبرامها في مؤتمر نزع السلاح، وشريطة الاستجابة لمصالحنا بشكل كامل. والهند دولة حائزة للأسلحة النووية وعضو مسؤول في المجتمع العالمي، وستتناول هذه المفاوضات على هذا الأساس.

ولا تزال الهند تولي أهمية لتلبية المطالب الدولية الواسعة الانتشار لإبرام اتفاق بشأن وضع ترتيبات دولية فعالة لمنح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. وقد اتبعت الهند، كجزء من احتفاظها بأدنى قدر من الردع النووي، بسياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وبعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وهي مستعدة لتحويل هذه التعهدات إلى ترتيبات قانونية متعددة الأطراف. ولا تزال الهند ملتزمة بالإبقاء على وقفها الاختياري الانفرادي للتجارب النووية.

وتؤيد الهند مواصلة الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني الدولي لكفالة سلامة وأمن الممتلكات الفضائية ومنع تسليح الفضاء الخارجي. وينبغي تناول المسائل المتعلقة بحيازة واستخدام القذائف بصورة مستدامة وشاملة من خلال عملية عالمية تستند إلى مبدأ الأمن المتساوي والمشروع.

وتولي الهند أهمية للدور المتواصل للأمم المتحدة في تناول تحديد الأسلحة التقليدية، بما في ذلك تنظيم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالنظر إلى الصلة بين انتشار الأسلحة الصغيرة والإرهاب. ولا نزال ملتزمين بقوة بعملية الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة باعتبارها ذات أهمية حيوية لتعزيز تنظيم الصراعات المسلحة والقانون الإنساني الدولي. وقد صادقت الهند على جميع البروتوكولات الخمسة. وستتشرف الهند بتولي رئاسة الاجتماع السنوي للدول الأطراف في البروتوكول الخامس في تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام. وفي العام الماضي، رحبت الهند بافتتاح مركز الأمم المتحدة الإقليمي الجديد للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، في كاتماندو. وستقدم الهند كل ما يمكن من دعم لمركز كاتماندو لكي يضطلع بولايته.

وعلى غرار السنوات السابقة، تسعى الهند إلى الحصول على تأييد اللجنة الأولى لمشاريع القرارات الثلاثة التالية: ''اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية''؛ ''تقليص الخطر النووي''؛ و ''تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل''. وسندلي ببيانات أكثر تفصيلا لعرض مشاريع القرارات هذه خلال المدة الزمنية المخصصة لذلك الغرض. ونود أن نؤكد لكم، سيدي الرئيس، على كامل دعمنا لكفالة نجاح مداولات هذا العام.

**السيد ماهيغا** (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نتقدم، وفد بلدي وأنا، بأحرّ تهانينا لكم، سيدي – ومن خلالكم لجميع أعضاء مكتب اللجنة الأولى للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة – على انتخابكم المستحق عن جدارة. ونود أن نؤكد لكم على كامل دعمنا وتعاوننا بينما توجهون مداولات هذه اللجنة إلى نتيجة ناجحة. كما نود أن نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ونؤكد مجددا التزام تنزانيا بتعددية الأطراف من خلال اللجنة الأولى باعتبارها محفلا من محافل الأمم المتحدة للمداولات واتخاذ القرارات في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. ونؤيد قرار الجمعية العامة ٥٠/٦٣ لعام ٢٠٠٨ والقرارات السابقة ذات الصلة بشأن هذا الموضوع ونرحب بها. ولتكملة هذا الدور الريادي الذي تقوم به الأمم المتحدة، تشيد تنزانيا أيضا بجميع المبادرات التي اتخذتها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول الأعضاء بشراكة مع المجتمع الدولي، بغية وضع مختلف الصكوك والتدابير العملية المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك منع الجماعات الإرهابية من اكتساب القدرة على استحداث أسلحة الدمار الشامل والحصول عليها واستخدامها.

ونرحب بالزخم الإيجابي الحالي صوب زيادة عمليات تخفيض الأسلحة النووية وتعزيز الجهود بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية التي تبذلها الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها. وهذا اتجاه إيجابي يستحق كل الثناء وينبغي استدامته في جميع المحافل، الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل استئناف مؤتمر نزع السلاح في جنيف. ونرحب بعقد المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ويشجعنا اعتماد الإعلان الختامي بتوافق الآراء، كما يشجعنا على نحو خاص ما أبدته الإدارة الحالية للولايات المتحدة من التزام وريادة نموذجيين لدى اتباعها لنهج تدريجي بغية إقناع كونغرس الولايات المتحدة بالمصادقة على المعاهدة. ونعتقد أن هذه المصادقة ستمكن من قطع شوط جبار لتشجيع الدول الأخرى التي لم توقع أو لم تصادق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك. وبتلك الروح، سيقطع مجتمع الأمم شوطا طويلا في الدفع قُدما باستدامة نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

كما ينبغي أن تتجسد جهودنا من خلال المصادقة على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي أفريقيا، احتفلنا في تموز/يوليه هذا العام، ببدء نفاذ معاهدة بليندابا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. ونعتقد أن هذا الإنجاز التاريخي سيشكل حفازاً لتحقيق ما بقي من عمليات المصادقة في قارتنا وخارجها.

ونتذكر بمرارة أن اليورانيوم الذي استُخدم في القنبلتين الذريتين الأوليين اللتين ألقيتا على هيروشيما وناغازاكي تم استيراده من أفريقيا. وتتوفر أفريقيا على أكبر الرواسب المثبتة من اليورانيوم والمعادن الاستراتيجية المتصلة بالأسلحة النووية في العالم. غير أن أفريقيا، بامتثالها لجميع الصكوك الدولية والإقليمية لمنع عدم الانتشار النووي، تشكل القدوة من خلال العمل بشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية الحفاظ على استغلال المواد والتكنولوجيا النووية والاتجار بها واستخدامها للأغراض السلمية.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى تعزيز مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لتمكينه من تزويد الدول الأفريقية بمعارف أكثر تخصصا بشأن نزع السلاح النووي ونزع الأسلحة التقليدية في أفريقيا. وينبغي للمركز أيضا أن يكون استباقياً على نحو أكبر في توسيع نطاق شبكته وشراكته مع مختلف المناطق دون الإقليمية في أفريقيا لدى تعزيز مبادرات السلام ونزع السلاح في القارة الأفريقية.

وفي نفس السياق، نرحب ببدء نفاذ المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في آذار/مارس ٢٠٠٩. ونعتقد أن هذه المناطق تضطلع بدور مركزي في تعزيز السلم والأمن الدوليين في المناطق المعنية والمجتمع الدولي قاطبة. وإزاء هذه الخلفية، نشجع على بذل جهود مماثلة لإنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية.

إننا نعيش في عالم يواجه أزمة متفاقمة في مجال الطاقة. فالبلدان، لا سيما في العالم النامي، تبحث بصورة متزايدة عن مصادر الطاقة الموثوقة والخضراء. وتشكل الطاقة النووية واحدا من الحلول الواعدة لأزمة الطاقة هاته. ومن المنطقي حتما أن مزيدا من البلدان تبحث عن هذه التكنولوجيا وهي على استعداد لمواصلة السعي إليها في المستقبل المنظور. ولا بد أن نكفل أن التزامنا الجماعي بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي لا يقوض الحق غير القابل للتصرف للبلدان النامية في الانخراط في البحوث المتعلقة بالطاقة والتكنولوجيا النوويتين وإنتاجهما واستخدامهما للأغراض السلمية. ولذلك، ينبغي أن نكفل إيجاد ضمانات دولية للحصول على المواد الانشطارية للاستخدامات العلمية السلمية وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويساور أفريقيا على نحو عام، ومنطقة البحيرات الكبرى بصورة خاصة، بالغ القلق حيال استمرار انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تشكل تهديدا حقيقيا للأمن وحقوق الإنسان، وكانت أسلحة دمار شامل في المنطقة. فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تؤجج الصراعات وانعدام الاستقرار، وتشرد المدنيين وتقوض إيصال المساعدات الإنسانية إلى الضحايا. كما تقوض جهود بناء السلام في حالات ما بعد الصراع وتسهم في الجرائم العابرة للقارات والإرهاب. وتؤيد تنزانيا الجهود الدولية، لا سيما برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وينبغي أن نواصل دعم الجهود الرامية إلى التوصل بسرعة إلى إبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة تنظم الاتجار بالأسلحة والذخائر وتحول دون تداولها بصورة غير مشروعة. كما نؤكد التزامنا بالجهود الإقليمية في إطار المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونناشد المجتمع الدولي أن يؤيد جهودنا الإقليمية في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح في أفريقيا من خلال أنشطة تلك المؤسسة ومبادراتها.

وفي الختام، أود أن أتناول أيضا وبإيجاز أهمية إبداء الإرادة السياسية لدى تقيد الدول بالصكوك الدولية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. فاعتماد الاتفاقيات والقرارات الملزمة، بدون إبداء الإرادة السياسية والتزام فرادى الدول بتنفيذ التزاماتها نصا وروحا، ممارسة لا طائل منها.

وتنزانيا طرف في العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ومعاهدة بليندابا. ونحن بصدد المصادقة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية واتفاقية الذخائر العنقودية. وقد أقمنا، كلما كان ذلك مطلوبا، سلطات وطنية ومراكز تنسيقية، ونحن في خضم عملية سنّ قوانين رائدة ستعنى بفئات أسلحة الدمار الشامل. وتتطلع تنزانيا إلى مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في العام المقبل بعد النتيجة المحبطة لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

**رئيس الأساقفة ميغليوري** (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة للجنة الأولى. ويؤكد وفد بلدي كامل دعمه لكم في مساعيكم.

يتوقع منا المجتمع المدني، والمنظمات الإنسانية الدولية، والأفراد العاديون، لا سيما الذين يعانون من

الصراعات المسلحة والعنف ويكافحون بسببها، أن نحقق نتائج ملموسة ومقنعة على أمل بناء عالم خال من الأسلحة النووية، مع فرض رقابة صارمة على الاتجار بالأسلحة، الذي ينتشر بشدة في عصرنا في الأسواق السوداء ويتسبب في أضرار بالغة للبشرية. وهم يريدون عالما يكون فيه الحصول على التعليم والغذاء والرعاية الصحية والمياه النقية أسهل من الحصول على الأسلحة غير المشروعة. وبالنظر إلى أننا قطعنا ثلثي الطريق صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الكثيرين يتساءلون حول ما إذا كان المجتمع الدولي سيحقق هذه الأهداف في يوم ما، بينما ازداد الإنفاق العسكري في عام ٢٠٠٨، مثلا، بنسبة ٤ في المائة ليصل إلى نحو ١,٤٦٤ تريليون دولار – وذلك خلال العام الذي شهد أشد أزمة اقتصادية.

إن العالم يراقب ما يجري بينما نشرع مرة أخرى في مناقشات بشأن مسائل نزع السلاح. فهل يمكن للناس العاديين أن يتوقعوا من قادتهم تغييرات مطردة وملموسة ومشجعة بصورة أكبر؟ والإجابة بين أيدينا وستظهر إصرار المجتمع الدولي على مواصلة السعي إلى إحلال السلم والأمن العالميين، استنادا إلى تعزيز التنمية البشرية المتكاملة.

وقد ورد في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة أن الإفراط في الإنفاق على الأسلحة تحويل للموارد البشرية والاقتصادية إلى ناحية التسليح. ويتمثل الدور الرئيسي لآلية نزع السلاح في الحد من النفقات العسكرية من خلال تحديد الأسلحة ونزع السلاح حتى يتمكن المجتمع الدولي بشكل مطرد من تحقيق الأمن بدون سلاح. فما هي البدائل المتاحة لهذا الإنفاق العسكري المفرط التي لا تقلل من الأمن في الوقت ذاته؟ ويتجلى أحد البدائل في تعزيز تعددية الأطراف.

وهناك مؤشرات إيجابية على عودة نزع السلاح إلى جدول الأعمال المتعدد الأطراف كما شهدنا أيضا في مؤتمر القمة الذي عقده مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي (انظر S/PV.6191). ومهما يكن من أمر، فقد تم إيجاد بيئة سياسية جديدة وزخم جديد، وتم الإقرار بهما، من جانب الأطراف الفاعلة الرئيسية في مجال نزع السلاح: أي، النتيجة الإيجابية لدورة العام الماضي للجنة التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في السنة المقبلة، واعتماد اتفاقية جديدة بشأن الذخائر العنقودية، وتجديد الالتزامات بتحقيق عالم خال من الألغام، والعديد من المبادرات التي اتخذها الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز نزع السلاح بجميع جوانبه، وتبادل الآراء بصورة بناءة وواعدة في خضم العملية صوب عقد معاهدة للاتجار بالأسلحة. وتشكل هذه الأمور كافة إنجازات مشجعة.

وانطلاقا من ذلك المنظور، يجدد وفدي تأكيد التزام الكرسي الرسولي بالمضي قدما في العمل على عقد معاهدة للاتجار بالأسلحة باعتبارها صكا ملزما قانونا بشأن استيراد وتصدير ونقل الأسلحة. ولا يمكن اعتبار الأسلحة كأي أي سلعة يتم تبادلها في الأسواق العالمية أو الإقليمية أو الوطنية. ولا يمكن بأي حال من الأحوال تبرير تكديسها المفرط والاتجار العشوائي بها، لا سيما في المناطق المتضررة بالصراعات. وفي عالم متسم بالعولمة، من المسلّم به أنه ينبغي لنا أن ننظم التجارة، والنظام المالي، والاقتصاد المترابط. والقول ذاته يصدق على تجارة الأسلحة.

وباتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، أصبح نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية في صلب المناقشة الدولية بشأن السلام والأمن. ويشيد وفد بلدي بالسياسات الوطنية والاتفاقات الثنائية الرامية إلى الحد من الترسانات النووية، ويتطلع إلى إحراز التقدم في التناول

الجدي للمسائل المتصلة بالأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية، فضلا عن وسائل إيصالها.

غير أن هذا الأمر ينبغي ألا يصرف انتباهنا عن العديد من المسائل القائمة منذ أمد طويل ولكنها لم تحل بعد. فبعد مضي ١٣ سنة، لم يتم بعد بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لا تحتاج سوى إلى تسع عمليات تصديق عليها، بينما لا نزال نشهد القيام بالتجارب النووية. وتعوق عراقيل مستمرة المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلى الرغم من أن مؤتمر نزع السلاح خرج من الجمود المتعلق ببرنامج عمله لأول مرة خلال ١٢ سنة، فإنه لم يحرز التقدم بسبب خلافات إجرائية. ولم تكن نتائج آخر دورة لهيئة نزع السلاح أفضل حالاً. فقد اختارت بعض الأطراف الفاعلة الرئيسية البقاء بمنأى عن الصكين الدوليين لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، اللذين يشكلان إنجازين إنسانيين هامّين. ولا يزال يتعين على ثلة من الدول أن تنضم إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا يزال وضع برنامج عمل دولي لوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يواجه العديد من التحديات في تحقيق أهدافه. ويفتقر المجتمع الدولي إلى القواعد القانونية المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالقذائف.

ولا تزال العديد من المسائل المتصلة بنزع السلاح بانتظار حلول نهائية. وبينما بدأت للتو دورة جديدة لنزع السلاح، لنشارك جهودنا وحُسن نيّتنا حتى يتسنى توفير الأمن من خلال آليات متعددة الأطراف تؤدي عملها بشكل جيد.

**السيد غرينيوس** (كندا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أوزع النص الكامل لبيان كندا. وسيكون بياني مختصرا، سيدي، احتراما للمدة الزمنية التي حددتموها وأنا أتفق معكم في ذلك.

(تكلم بالفرنسية)

بالنيابة عن الوفد الكندي، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم دوركم بصفتكم رئيس هذه اللجنة. ولكم أن تتأكدوا من أن كندا على استعداد، كما كانت دوماً، للإسهام في كفالة إنجاز دورة مثمرة ومنتجة.

إن العالم يعيش اضطرابا اقتصاديا ويمر بفترة من التغييرات العميقة والمتسارعة. ولا يمكن للبلدان بمفردها أن تحل المسائل الرئيسية التي نواجهها، بما في ذلك الاقتصاد، والإرهاب، والسلم والأمن، وتغير المناخ، وتعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون. وبدون إحلال السلام واستتباب الأمن، من الصعب للغاية تحسين الحوكمة، وتحقيق التقدم الاقتصادي، أو مواجهة تغير المناخ. ومن الواضح أن إيجاد حلول لهذه المسائل يجب أن يتم استنادا إلى رؤية جماعية ومقصد وجهد مشتركين. وترى كندا أن أهمية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح في الإسهام في السلم والأمن لم تكن أكبر مما هي عليه اليوم. ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نجعل هذه الآلية تؤدي عملها بفعالية.

ويتطلب إحراز التقدم في مجال نزع السلاح، أولا، أن نعمل على الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية وتخفيض الترسانات النووية إلى أدنى المستويات الممكنة بغية إزالتها تماما؛ ثانيا، أن نمنع جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية لحظر الخطوة الأخيرة التي يجب اتخاذها في أي برنامج لاستحداث الأسلحة النووية؛ وثالثا، أن نحظر إنتاج المواد الانشطارية لوقف إنتاج المواد اللازمة لصنع الأسلحة النووية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأي معاهدة محتملة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هي الصكوك الرئيسية الثلاثة المتآزرة التي تتناول هذه الخطوات. وإذا أردنا إحراز تقدم جاد بشأن هذه التحديات الأساسية الثلاثة، علينا أن نستخدم آلية الأمم

المتحدة لنزع السلاح بشكل أكثر فعالية وأن ندعم تلك المنظمات الدولية التي أنشئت لتنفيذ الاتفاقات القائمة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

(تكلم بالانكليزية)

واعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بالإجماع مؤخرا يعكس بوضوح التأكيد المتجدد على تعزيز جهود المجتمع الدولي في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح. ومن المشجع أن ننوّه، بشكل خاص، بالأنشطة التي قامت بها مؤخرا الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد. لقد تعهد كلا من رئيس الولايات المتحدة أوباما ورئيس الوزراء البريطاني جوردون براون بالعمل باتجاه بناء عالم خال من كل الأسلحة النووية. وتكلم وزير الخارجية الروسي لافروف باستفاضة عن هذه المسائل في مؤتمر نزع السلاح أثناء دورة عام ٢٠٠٨. كما أدلى وزير الخارجية الصيني يانغ جيتشي ببيان أمام مؤتمر نزع السلاح في آب/أغسطس تكلم فيه عن التزام الصين بالسعي من أجل بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وقدم الرئيس الفرنسي، ساركوزي، باسم الاتحاد الأوروبي، في العام الماضي خطة شاملة لنزع الأسلحة النووية.

وتعلّق كندا أهمية خاصة على التنسيق والتعاون القويين فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية في مسعى النهوض بجدول أعمال تحديد الأسلحة النووية. ومن المهم ملاحظة أن الجهود التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تعززها قيادة وعمل كل أعضاء المجتمع الدولي في النهوض بأهدافنا الجماعية لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونشيد بتلك الدول والمنظمات التي أظهرت هذا الدور القيادي – على سبيل المثال، المبادرة المشتركة لأستراليا واليابان لإنشاء لجنة دولية معنية بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، والفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية والدول التي نفذت البرتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وما فتئت كندا، من جانبها، تقف في طليعة جهود مكافحة الإرهاب وتعزيز نظام منع الانتشار النووي ونزع السلاح. وننوي، في الحقيقة، بصفتنا رئيس مجموعة الثماني لعام ٢٠١٠، الاضطلاع بمبادرات دعوة دبلوماسية إلى مواصلة تعزيز تلك الجهود. وكندا مشارك ملتزم في الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل التابعة لمجموعة الثماني، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وروّجنا للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونحن مشارك فعال في الاجتماعات التي تمهد لعقد المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام المقبل، بما في ذلك من خلال تقديم ورقة عمل بشأن تعزيز هيكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليصبح أكثر استجابة وفعالية. ونحن في طليعة الجهود الرامية إلى تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الاجتماعات التي عقدت في فيينا ونيويورك ومن خلال التنفيذ المحلي للمعاهدة. كما أن كندا مؤيد قوي لبدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن عقد معاهدة يمكن التحقق منها لوقف إنتاج المواد الانشطارية وننوي تقديم مشروع قرار في اللجنة الأولى تحقيقا لتلك الغاية.

أود أن أنتقل إلى التحديات الأمنية التي تجابهنا في أنشطتنا المرتبطة بالفضاء الخارجي. إن معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ هي وثيقتنا الأساسية. فهي تمنح الدول حرية استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية بدون تدخل ضار. كما توفر المعاهدة ضمانات بأنه يجوز لنا أن نستخدم هذا المجال لأغراض الدفاع الشرعي عن النفس. لكن هذه الحريات ليست بلا قيود وتحظر معاهدتنا للفضاء الخارجي بحق وضع أسلحة الدمار الشامل في الفضاء. ومنذ

ذلك الحين، تطورت تكنولوجيا الفضاء والطيران إلى درجة أصبحت الأسلحة التقليدية على الأرض قادرة على تدمير السواتل في المدار. ويمكن أيضا تطوير أسلحة تقليدية فضائية لمهاجمة أهداف على الأرض أو مهاجمة أجسام فضائية عابرة فوق الأرض. وخلال السنوات الثلاث الأخيرة أصبح واضحا للغاية أن الحطام الفضائي الذي تسببت فيه هذه الأنواع من الأسلحة قد يحرمنا من الفوائد الاقتصادية والأمنية والعلمية التي نحتاج إليها جميعا للعمل كمجتمع عالمي مزدهر وآمن.

ولذلك، ترى كندا أن الوقت قد حان لبدء العمل بشأن ضمانات أمنية نشاطرها جميعا عن طريق حظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي وحظر تجربة واستعمال الأسلحة على السواتل بغية إتلافها أو تدميرها وحظر استخدام السواتل أنفسها كأسلحة. والمحفل الذي ينبغي الاضطلاع فيه بهذا العمل هو مؤتمر نزع السلاح. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أؤكد من جديد على أمل كندا في أن يعتمد مرة أخرى في عام ٢٠١٠ برنامج العمل الذي يتضمن ولاية للمناقشة بشأن قضايا أمن الفضاء وأن ينفذ بالكامل.

أود الآن أن أنتقل إلى مسألة أسلحة الدمار الشامل الأخرى. أثمّن الدعم المتواصل الذي قدمته الوفود خلال فترة ولايتي كرئيس لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسميّة في عام ٢٠٠٩. إن انتشار الأمراض، سواء كان طبيعيا أو متعمدا، لا يعرف حدودا جغرافية ويمكن أن يسبب ضررا مأساويا. كما أن تطورات التكنولوجيا الأحيائية وتزايد الإرهاب يوجد تحديات جديدة لأمننا الجماعي. وشكّل ذلك القوة الدافعة لموضوع ما بين الدورتين لهذا العام المتعلق بالمساعدة والتعاون الدوليين بشأن مراقبة الأمراض بغية أن نتمكن من تدعيم الاتفاقية وتعزيز استخدام علم الأحياء للأغراض السلمية.

وفيما يتعلق بتأثير الأسلحة التقليدية، لا يزال الاتجار غير المشروع وإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يؤثر بشكل مدمر على حياة المدنيين في جميع أنحاء العالم. وتدرك كندا طابع الاستعجال الذي تتسم به معالجة المشكلة مع احترام المصالح المشروعة لمنتجي الأسلحة النارية القانونيين ومصدّريها وتجارها بالتجزئة ومالكيها. وتتطلع كندا إلى اجتماع الدول الذي يعقد كل سنتين في عام ٢٠١٠ واجتماع الخبراء في عام ٢٠١١.

وتواصل كندا دعم الجهود المبذولة نحو التفاوض على معاهدة لتجارة الأسلحة شاملة وملزمة قانونا. وحدثت تحركات مهمة خلال السنوات الثلاث الماضية باتجاه هذه المعاهدة. وينبغي أن يكون الهدف من أي معاهدة لتجارة الأسلحة هو المساعدة في منع تحويل الأسلحة التقليدية إلى السوق غير المشروعة وإساءة استخدامها، وفقا لالتزامات الدول بموجب القانون الدولي. وفي الوقت نفسه، يجب أن تعترف أي معاهدة لتجارة الأسلحة بأن للدول الحق في الوفاء باحتياجاتها الدفاعية والأمنية. كما ينبغي أن تعترف أي معاهدة لتجارة الأسلحة بوجود تجارة مشروعة وقانونية في الأسلحة النارية لاستخدامات مدنية معينة وينبغي ألا تفرض قيودا على كيفية امتلاك الأسلحة أو حملها أو استخدامها داخل أي دولة.

ولا تزال الآثار الإنسانية والإنمائية على المدنيين نتيجة الذخائر المتفجرة مصدر قلق رئيسيا. ويجب أن نستفيد بالشكل المناسب من أي تآزر محتمل بين اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد (معاهدة أوتاوا) والبروتوكول الخامس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة واتفاقية الذخائر العنقودية، لتخفيف حدة الخطر الذي يهدد المدنيين.

**السيد الجرمن** (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، في البداية، وباسم وفد دولة الإمارات العربية

المتحدة، يسعدني أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني والتقدير على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة.

لقد تزامن انعقاد دورتنا الرابعة والستين مع انطلاق عدد من التطورات والمبادرات الإيجابية المشجعة في مجال نزع السلاح، التي تجسد أبرزها في توصل مؤتمر نزع السلاح في أيار/مايو الماضي إلى اتفاق بشأن برنامج عمله، منهيا بذلك حالة الجمود طوال العقد الماضي، وأيضا في التفاهم المشترك الذي توصلت إليه قيادتي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في تموز/يوليه الماضي بشأن معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية. وانعكس هذا التفاهم في ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في خطابيه التاريخيين أمام الجمعية العامة (انظر A/64/PV.3) وقمة مجلس الأمن (انظر S/PV.6191) في أيلول/سبتمبر، من تأكيدات قاطعة وتعهدات تبين مدى عزم وجدية الإدارة الأمريكية في نهجها الجديد والرامي إلى خفض الترسانة الاستراتيجية النووية القائمة بهدف الحد من مخاطرها المحدقة بجميع شعوب ودول العالم ومستقبل البشرية جمعاء.

إننا في دولة الإمارات، إذ نعرب عن ارتياحنا الشديد لمجمل هذه التطورات الإيجابية، نرحب بالقرار الصادر عن اجتماع قمة مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، باعتباره قرارا معززا لأهداف جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تهدف إلى ضمان إيجاد عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

إننا، إذ نتطلع بتفاؤل كبير تجاه المبادرتين اللتين أعلن عنهما الرئيس أوباما مؤخرا والقاضيتين بسعي بلده نحو عقد مؤتمر دولي في نيسان/أبريل القادم يهدف إلى تأمين جميع المواد النووية غير المحصنة، وكذلك سعيه نحو إبرام اتفاق قريب مع الاتحاد الروسي يهدف إلى خفض الرؤوس الحربية النووية ونظم إيصالها التابعة للبلدين؛ نؤكد أن كل هذه الجهود والمساعي الهامة يجب ألا تكون بديلا عن إجراء التخفيضات التي لا رجعة فيها في الأسلحة النووية في البلدين وفي إطار من الشفافية وصولا لهدفنا النهائي وهو إزالتها التامة وبما يسهم بشكل منهجي في تعزيز التعاون الدولي المتعدد الأطراف في هذا المجال، وتشجيع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على التخلي عن سعيها المحموم للحصول على هذه الأسلحة الخطيرة، تعزيزا لنظام عدم الانتشار، ولا سيما في وقت عاش فيه عالمنا خلال العقود الماضية في ظل أجواء أمنية مقلقة ناجمة عن تنامي المواجهات العسكرية ومظاهر سباق التسلح بأنواعه.

لذلك فإننا ندعو جميع الدول، وبالأخص الدول النووية، إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمة واتباع الدبلوماسية المتعددة الأطراف في المفاوضات الدولية الجارية بشأن مسائل نزع السلاح، وبالأخص المتصلة منها بأعمال المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، الذي يصادف عقده الذكرى السنوية الأربعين لفتح باب التوقيع على المعاهدة. ونجدد موقفنا الداعي إلى ضرورة تنفيذ الخطوات الـ ١٣ المتفق عليها في المؤتمر السادس المعني باستعراض هذه المعاهدة، وكذلك التقيد بتعددية الأطراف والمبادئ الأخرى المتفق عليها في إطار المعاهدات والترتيبات الدولية ذات الصلة، من أجل تحقيق تطلعات عدم الانتشار العمودي والأفقي.

وفي هذا الصدد، نركز على أن هذه المناقشات يجب أن تحقق الأهداف التالية. أولا، ضرورة إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من جميع جوانبه. وهو ما يتطلب التوصل إلى اتفاق منهجي شامل بين الدول النووية يهدف إلى القضاء المتعدد الأطراف على الترسانات العسكرية والاستراتيجية في إطار زمني محدد. ثانيا، بدء مفاوضات جادة غير مشروطة تؤدي في نهاية

المطاف إلى توصل مؤتمر نزع السلاح إلى اتفاق دولي قابل للتحقق بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. ثالثا، تعزيز الجهود المتواصلة لضمان إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، فضلا عن إحراز مزيد من التقدم في مجال تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. رابعا، تعزيز الجهود الرامية إلى وضع صك دولي غير مشروط وفاعل يكفل الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك حقها المشروع والطبيعي غير القابل للتصرف في إجراء بحوث بشأن إنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية والتنموية، وفي إطار من التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدون تمييز، وفقا للمادة الأولى والثانية والثالثة من معاهدة عدم الانتشار. وننوه في هذا الإطار بالقانون الذي أصدرته دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، الذي يأتي تأكيدا للطابع السلمي لجميع جوانب البرنامج النووي في الإمارات الذي سيبدأ تشغيله تجاريا عام ٢٠١٧ في ظل دعم دولي وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل الاستفادة المأمونة من مزايا الطاقة النووية للأغراض السلمية، وبالأخص في مجال توليد الطاقة وتطوير الخدمات الطبية والصناعية، وبشفافية تامة لا تضر بالبيئة والسلامة العامة، وهو ما يؤهله ليكون برنامجا نموذجيا لامتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية.

إننا نعتبر الأمن حقا مشروعا لجميع الدول والشعوب بلا استثناء. ويجب ألا تقتصر جهود تأمينه على معالجة جوانب التسلح الاستراتيجي المحظور فحسب، وإنما تعزيز آليات التعاون الدولي في مجالات مماثلة أخرى لا تقل أهمية أيضا، مثل مكافحة آفة العنف المسلح والقضاء على التهريب والاتجار غير المشروع بالأسلحة بأنواعه، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمواد الخطرة والحساسة لتلافي احتمال وصولها إلى أيدي العناصر غير المسؤولة والخارجة عن إطار القانون. وكذلك التعاون في مجال تعزيز عمليات حفظ السلام والدبلوماسية الوقائية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي انتهجت دوما سياسة داخلية وخارجية معتدلة وثابتة تقوم على التعاون المشترك مع جميع الدول استنادا لمبادئ الميثاق الدولي، ولا سيما المتصلة منها بالاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فضلا عن الوقوف إلى جانب الحق والعدل والإسهام الفعال في الاستقرار والسلم الدوليين، تؤكد أن السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي لن يتحقق في ظل مواصلة بعض الدول لسياسات احتلالها والتعدي على أراضي الغير بالقوة وانتهاجها لأساليب التصعيد والمواجهة العسكرية لحل خلافاتها وأزماتها الإقليمية والدولية، أو من خلال سعيها نحو امتلاك الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي من شأنها حتما أن تؤدي إلى إيجاد خلل واضح وخطير في التوازنات الأمنية والاستراتيجية في المنطقة. ولذلك فإننا نؤكد مجددا أن تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي يتطلب تعزيز الحوار والطرق السلمية لحل الخلافات الإقليمية وكذلك تغليب المصالح العامة التي تعود على الشعوب كافة بالأمن والاستقرار والتنمية، فضلا عن التوصل إلى اتفاقيات استراتيجية تعزز من إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في العالم. وعليه فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى العمل نحو ممارسة الضغط على إسرائيل لحملها على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي ووضع جميع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة، عملا بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والقرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد

المعاهدة. كما ندعو في هذا الإطار جميع الدول إلى الالتزام بقرارات وقف جميع المساعدات العلمية والتكنولوجية والمالية المستغلة في تطوير هذه المنشآت الإسرائيلية المُهدِدة لجهود عملية السلام في المنطقة ولأمن واستقرار شعوبها.

وفيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، نتطلع إلى استمرار المفاوضات بين الدول الغربية وجمهورية إيران الإسلامية بشأن هذا الملف، آملين التوصل إلى تسوية سلمية شاملة بشأنه قريبا. كما نهيب بإيران التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن بشأن هذه المسألة حفاظا على أمن واستقرار دول المنطقة وشعوبها.

وختاما، نشكركم على جهودكم.

**السيد ديل كامبو** (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشارك الوفود الأخرى الإعراب عن تهانينا لكم، سيدي، ونتمنى كل النجاح لكم في رئاسة اللجنة الأولى. ونقدم التهنئة أيضا لأعضاء المكتب الآخرين. ونحن على ثقة تامة بأن جلساتنا ستحقق نتيجة إيجابية في ظل رئاستكم وبتعاون جميع الدول.

يأتي إجراء المناقشات في اللجنة الأولى في وقت الحالة الدولية مؤاتية لقضية نزع السلاح وعدم الانتشار. فقد تجمعت سلسلة من الأحداث، المعروفة جيدا للجميع وتطرق إليها متكلمون سابقون بالفعل، لتهيئ خلفية مؤاتية لتمكيننا من إحراز تقدم في التصدي للتحديات الخطيرة للغاية التي تواجهنا.

يستند التزام شيلي بالسلام والأمن الدوليين إلى التزامها الثابت بميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا على السواء. ومن ثم، فإننا نحبذ الأخذ بنهج تعاوني متعدد الأطراف عندما يتعلق الأمر بأي تهديد للأمن. ونعتقد أيضا أن استراتيجيتنا الإنمائية، القائمة على بناء اقتصاد مفتوح ومتطلع إلى الخارج، تتطلب إحلال السلام والأمن الدوليين. وشيلي، بصفتها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، مستعدة تماما لتقديم إسهامها في مساعي الأمن الجماعي. ويشارك بلدنا، وفقا لذلك، في عمليات حفظ السلام المنشأة بموجب قرارات لمجلس الأمن في هايتي وقبرص والبوسنة والهرسك.

وشيلي طرف في المعاهدات الرئيسية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة وفي مختلف الاتفاقيات والصكوك في تلك المجالات، بما في ذلك اتفاقية أوسلو الأخيرة التي تحظر إنتاج الذخائر العنقودية واستعمالها.

والواقع أننا ندعم بصورة فعالة جميع الآليات والمحافل المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وسنقوم بالتأكيد بدور فعال في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة ٢٠١٠. ونعتقد أن هذا الصك هو حجر الزاوية لإنشاء نظام متعدد الأطراف لعدم الانتشار. وتؤمن شيلي باتباع نهج متوازن حيال جميع الأحكام الواردة في المعاهدة. ونعتقد أن هذا التوازن شرط لا غنى عنه لكفالة الشرعية والالتزام السياسي الكامن في هذا الاتفاق. ونقدر التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة وروسيا منذ عام ١٩٩٠ في إجراء تخفيضات متفق عليها ثنائيا في أسلحتهما النووية ووسائل الإيصال ذات الصلة بها. ونرحب أيضا ببدء المفاوضات الثنائية بخصوص معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، نرحب بالتقدم المحرز في مؤتمر نزع السلاح ونثق بأنه سيجري إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ برنامج عمله في سنة ٢٠١٠.

نود أيضا أن نلقي الضوء على اجتماع قمة مجلس الأمن الأخير بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي (انظر S/PV.6191) ومضاعفة التشديد على عدم استخدام الأسلحة النووية في العالم. ونحن على ثقة بأن هذه البيئة المؤاتية ستقود إلى قيام تعاون بين جميع الدول الحائزة

للأسلحة النووية لاتخاذ تدابير عملية وملموسة من أجل نزع السلاح النووي.

تدافع شيلي عن الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية بدون تمييز وعبر تبادل المواد والمعلومات العلمية واستمرار التعاون المتعدد الأطراف. غير أن هذا الحق يجب أن يقتصر على الدول التي تفي بالكامل بالتزاماتها في مجال عدم الانتشار عملا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وشيلي مستعدة لتقديم دعمها لمساعي المجتمع الدولي الرامية إلى إحراز تقدم بشأن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في العام المقبل. وسيكون خروج المؤتمر بنتيجة إيجابية أمرا حيويا لإنقاذ نظام عدم الانتشار من الانهيار. والانتشار النووي تهديد جسيم لجميع المناطق. ويتطلب منعه التزاما موثوقا من قبل الدول النووية عملا بالمادة السادسة من المعاهدة. وسيعزز الالتزام هنا المصداقية السياسية للجهود المتعددة الأطراف المبذولة لاحتواء الدول التي يوجد خطر من الانتشار النووي فيها.

ونرحب بالمساعي التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة لإعطاء زخم لتعددية الأطراف بخصوص مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن المهم التحرك صوب التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونحن على ثقة بأن خطوة كهذه من شأنها منح زخم قوي لنزع السلاح بوجه عام. ويتطلب هذا تعاونا ومرونة من قبل جميع الأطراف المعنية وتخليها عن أي جمود قد يعوق المفاوضات بشأن عقد معاهدة لتقييد استعمال المواد الانشطارية في أغراض التسلح وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك إلى جانب مساع أخرى لتحقيق نزع السلاح والحد من الانتشار.

تقع شيلي، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في منطقة خالية من الأسلحة النووية وفي منطقة سلام. وكانت معاهدة تلاتيلولكو لسنة ١٩٦٧ أول معاهدة تنشئ منطقة إقليمية خالية من الأسلحة النووية. ونرحب ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ومعاهدة بليندابا اللتين أنشأتا منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وأفريقيا. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعزز الأمن على المستويين الدولي والإقليمي، بالتزامن مع نظام عدم الانتشار، ويسهم في نزع السلاح النووي. وسيعني إنشاء هذه المناطق وتنفيذ الاتفاقات ذات الصلة واحترامها أن منطقة كبيرة من العالم ستصبح خالية من الأسلحة النووية. وشيلي تنسق بين مجموعة من جهات التنسيق التابعة لمناطق خالية من الأسلحة النووية من أجل تنظيم المؤتمر الثاني للدول الأطراف والدول الموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. مرة أخرى يؤكد هذا الاجتماع، الذي صدر تكليف به من جانب المؤتمر الأول المعقود في المكسيك في عام ٢٠٠٥، على الحاجة إلى بذل جهود مشتركة من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار النووي وهو يستهدف توثيق التعاون بين بلدان هذه المناطق.

نؤمن إيمانا راسخا بتعددية الأطراف وبأن الأمم المتحدة هي حاليا أنسب المحافل التي نعمل فيها. وثمة صلة وثيقة بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وإنشاء وتعزيز مناطق خالية من الأسلحة النووية. وهي أيضا أداة مهمة لمنع انتشار الأسلحة النووية وتقليل احتمالات استعمال الأسلحة النووية. وهي تفيد كذلك في تعزيز مناخ من الثقة المتبادلة، وهو أمر سيساعد أيضا في هذا الشأن. وإنشاء مناطق كهذه في أجزاء أخرى من العالم هدف للمجتمع الدولي ونعتقد أن عقد هذا المؤتمر سيسهم في إبراز الموضوع ويمكن أن يوفر نقطة مرجعية ومعيارا للمناطق الأخرى. وسيكون المؤتمر الثاني للمناطق الخالية من الأسلحة

النووية، المقرر عقده عشية المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي، تكملة جيدة للمعاهدة. وبالنيابة عن جهات التنسيق، سنقدم مشروع قرار بهذا الخصوص ونحث جميع الوفود على تأييده.

وأخيرا، ندعو الوفود إلى النظر على نحو إيجابي في عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة، مكرسة لنزع السلاح. وكانت هذه الدورات الاستثنائية، التي عقدت أولاها قبل ٣٠ عاما، ذات فائدة كبيرة في إيجاد آلية نزع السلاح التي نعرفها اليوم.

**السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، بأن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة وأتمنى لكم النجاح في قيادة مداولاتنا. يود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

منذ الدورة الأخيرة للجنة في العام الماضي، حدثت بعض التطورات في مجال نزع السلاح. كان أبرزها الاهتمام الكبير للمجتمع الدولي بمسألة نزع السلاح النووي. وهذا التطور الهام، إذا رافقته إرادة سياسية مخلصة وتغيير حقيقي في السياسات السابقة وفهم للديناميات الجديدة وواقع عالم اليوم وتحسينات في علاقات الدول، فإنه سيبشّر بعودة إلى تعددية أطراف حقيقية واحترام التزامات نزع السلاح، ومن المأمول بدء اتجاه إيجابي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. توفر اللجنة الأولى فرصة جيدة للإسهام في تعزيز المناخ الحالي، ويجب اغتنامها. ونتطلع إلى التعاون تحقيقا لهذه الغاية مع الوفود الأخرى خلال هذه الدورة للجنة.

ترى جمهورية إيران الإسلامية أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من جميع جوانبه عنصران أساسيان للأمن الدولي. إن التهديدات الناجمة عن وجود أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة وجود الآلاف من الرؤوس الحربية النووية في مخزونات الدول الحائزة للأسلحة النووية وعدم تنفيذ التزامات نزع السلاح والانتشار الأفقي والرأسي، لها آثار حادة على الأمن الدولي. وهذا يؤكد على أهمية المساعي التعاونية التي تبذلها كل الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، لتنشيط الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

يستحق الهدف السامي المتمثل في بناء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل أقصى درجات الاهتمام في مناقشاتنا في اللجنة. كما نعرف من التجربة المريرة لقصف هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية والهجمات الكيميائية التي شنّها نظام صدام على الإيرانيين وعلى أهل حلبجة في العراق، فإن عواقب استخدام أسلحة الدمار الشامل عواقب مروعة وطويلة الأمد. وتحقيقا لهدف بناء عالم خال من هذه الأسلحة اللاإنسانية، هناك حاجة إلى بذل جهود جماعية دؤوبة ومستدامة من جانب كل الدول، خاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية. إن جمهورية إيران الإسلامية، بصفتها ضحية لأسلحة الدمار الشامل في التاريخ الحديث، ملتزمة تماما بالسعي من أجل تحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، ليس فقط بالأقوال، ولكن أيضا بالتنفيذ الكامل لثلاثة صكوك قانونية رئيسية تحظر أسلحة الدمار الشامل، وهي تحديدا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتخذت جمهورية إيران الإسلامية خطوات ملموسة دعما لالتزامها.

إن اتخاذ قرارات كثيرة في الجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي دليل واضح على تمتع هذا الهدف بأقصى أولوية في جدول أعمال المجتمع الدولي. ذلك لأن الأسلحة النووية فريدة باعتبارها أشد ما أنتج من الأسلحة تدميرا على الإطلاق. وإن ترسانات الأسلحة النووية الموجودة تكفي وحدها لتدمير حضارتنا والفتك بكل حياة على الأرض.

وباستثناء عدد قليل من الأشخاص في الدول الحائزة للأسلحة النووية، لا يستطيع أي شخص آخر أن ينكر حقيقة أن استمرار وجود الأسلحة النووية وانتشارها لدى الدول النووية يشكّل أكبر خطر يهدد البشرية.

وبغية تخليص العالم من خطر الأسلحة النووية، واصل المجتمع الدولي بذل جهود مختلفة منذ الأيام الأولى من عمر الأمم المتحدة وحتى الوقت الحاضر. وللأسف، لم تبد بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية إرادة حقيقية لتحقيق الجزء المتعلق بنزع السلاح من صفقة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و لم تبد امتثالا كاملا لالتزاماتها. ورغم الالتزامات القانونية التي لا لبس فيها التي قطعتها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، لم تتحرك الدول الحائزة للأسلحة النووية باتجاه الإزالة الكاملة لترساناتها النووية، وعلى العكس، واصلت تطوير وتحديث أسلحتها النووية. تلك حالة خطيرة لعدم الامتثال، وإذا ظلت بدون معالجة، ستضر بشكل خطير بأهداف ومبادئ معاهدة انتشار الأسلحة النووية. إذا كان للمعاهدة الاستمرار في أداء دورها لتعزيز السلم والأمن الدوليين، من الضروري أن تثبت الدول الحائزة للأسلحة النووية أنها جادة حيال مسؤوليتها والتزامها بالتنفيذ الكامل لأحكام المادة السادسة من المعاهدة ومقررات وقرارات مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ واتفاقات المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

وللأسف، فوّتت الدول الحائزة للأسلحة النووية، الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، فرصة في مؤتمر قمة ٢٤ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.6191) لإعادة تأكيد التزامها بالإزالة الكاملة لترساناتها النووية. واتخذت القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي تجاوز أحكام النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأدخل أحكاما تتعارض بشكل واضح مع نص وروح المعاهدة. ولأن ذلك القرار شوّه صياغة المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يجوز، ولا يجب من الناحية القانونية، الإشارة إليه في مؤتمرات لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في المستقبل. لا نستطيع تأييد الإشارة إلى هذا القرار المعيب من الناحية القانونية في قرارات اللجنة الأولى.

إن المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ فرصة جيدة بالنسبة لبعض الدول الحائزة لأسلحة نووية لطي الصفحة وإثبات أنها تتحمل بصورة جادة مسؤوليتها عن معالجة شواغل المجتمع الدولي في ما يتعلق بأسلحتها النووية. وهذا ممكن عن طريق تعزيز تدابير نزع السلاح النووي واعتماد خطة عمل من أجل الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة خلال إطار زمني محدد.

وفي ما يتعلق بالعمل الذي ينتظرنا، أود أن أسترعي انتباه الوفود إلى أن جمهورية إيران الإسلامية ستقدم للّجنة الأولى مشروع قرار معنون ”متابعة الالتزامات في مجال نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمري الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠“. اتخذت الجمعية العامة قرارات مماثلة منذ عرضها في عام ٢٠٠٥ بتأييد ساحق من الدول الأعضاء. سيكون هذا العام اختبارا لإظهار مدى حقيقة المطالب بالتغيير.

أوضح المجتمع الدولي منذ فترة طويلة تطلعاته باتخاذ قرارات في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ وفي الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية تفيد بأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيعزز بدرجة كبيرة السلم والأمن الدوليين. ورغم ذلك، لا يزال نظام تجاهل

كل الصكوك الدولية بشأن أسلحة الدمار الشامل يشكل العقبة الوحيدة أمام إقامة هذه المنطقة في الشرق الأوسط بالنظر لرفضه إخضاع نفسه للمطلب العالمي بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واستمرار تشغيله السري لمرافق نووية لا تخضع للضمانات. لقد ظل هذا النظام الصهيوني يهاجم مراراً وتكرارا وهدّد علناً بمهاجمة بلدان أخرى في المنطقة. ولا خلاف على أن الأسلحة النووية في أيدي نظام كهذا له سجل أسود من الجرائم والاحتلال والعدوان، يمثل تهديدا فريد الخطورة للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. ولذلك، ينبغي أن يبقى قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، المتعلق بكلا تنفيذ وعالمية المعاهدة، محور تركيز رئيسيا للمؤتمر الاستعراضي المقبل.

إن الحق غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة والتكنولوجيا النووية أحد الركائز الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإيران، بصفتها طرفا في المعاهدة، مصممة على ممارسة حقها غير القابل للتصرف في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك دورة الوقود، بما يتفق تماما مع أحكام المعاهدة. وتقوم هذه السياسة على التخطيط الطويل الأجل لتلبية احتياجات البلد المتزايدة من الطاقة. وإيران، بتقديم مجموعة اقتراحاتها من أجل المفاوضات الشاملة والبنّاءة إلى مجموعة ٥+١ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أظهرت بالفعل عزمها القوي على التفاوض بهدف وضع إطار لعلاقات تعاونية. وبعد الاجتماع البنّاء في جنيف، الذي كان خطوة إيجابية إلى الأمام، الأمر الآن متروك للأطراف الأخرى لتغيير سياساتها السابقة لإظهار حسن نيتها.

لقد مر مؤتمر نزع السلاح بحالة جمود على مدى العقد الماضي، متأثرا بالمناخ الأمني الدولي. ونؤيد تنشيط المؤتمر على أساس برنامج عمل متوازن وشامل ويراعي أولويات جميع الدول الأعضاء. ولن تتسنى المحافظة على الزخم الذي تحقق مؤخرا في المؤتمر إلا إذا راعينا شواغل جميع الدول الأعضاء.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد أن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها ضحية لأسلحة الدمار الشامل، وغيرها من الدول المحبة للسلام، لا تدخر جهدا في السعي إلى إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل البشعة واللاإنسانية.

**السيدة ديالو** (مالي) (تكلمت بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في اللجنة، أود في مستهل كلمتي أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأحر التهاني القلبية من وفد مالي بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. أود أيضا أن أهنئ سائر أعضاء المكتب. كما أود أن أشيد أيّما إشادة بسلفكم، السيد ماركو أنطونيو سوازو ممثل هندوراس، وبفريقه لأنهم أداروا بمهارة أعمال اللجنة في دورتها الماضية. ووفد مالي يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلت به نيجيريا بالنيابة عن دول أفريقيا والبيان الذي أدلت به إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. لذلك، سأركز في بياني على مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

يود وفد مالي، باسم أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص امتنانه للأمين العام، السيد بان كي- مون، ولجميع شركائنا الآخرين الثنائيين والمتعددي الأطراف، على الأعمال التي قاموا بها من أجل تقديم المساعدة إلى الدول لوقف التداول والتكديس غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ومما لا شك فيه أن السلام والأمن يجب أن يدارا بطريقة وقائية. ويمثل منع نشوب الصراعات والضمانات الأمنية مصدر قلق مستمر لأعلى السلطات في مالي وغيرها من الدول الأفريقية. ونظرا لحجم ظاهرة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن العواقب

المأساوية التي تترتب عليها، فقد أُطلقت مبادرات على الصُعُد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية للتصدي لها.

لقد كانت مالي البلد الأول الذي أنشأ لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأنشئت اللجنة بموجب المرسوم رقم 96-304/P-RM المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، في أعقاب احتفال ''شعلة السلام'' الذي أقيم في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦ ووضع حداً لحركة التمرد المسلحة في المنطقة الشمالية من البلاد. وفي وقت لاحق، تم تعزيز تشريعات وطنية محددة في هذا المجال في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ باعتماد قانون جديد ينظم الأسلحة النارية والذخائر وفقا لبرنامج عمل عام ٢٠٠١ وإعلان باماكو لعام ٢٠٠٠، وتبعه في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ سنّ قانون بشأن الإرهاب.

أما على الصعيد دون الإقليمي، فقد جعلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بنداً رئيسيا في سياستها الأمنية. وفي الواقع، ونتيجة لمبادرة طرحتها مالي وحظيت بدعم من البلدان المجاورة والجماعة الاقتصادية، تم رسميا في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ استبدال برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية الذي بدأ في عام ١٩٩٩ ببرنامج مراقبة الأسلحة الصغيرة التابع للجماعة الاقتصادية. وهذا البرنامج الخاص بالمجتمعات المحلية، ومقره باماكو، مناط به السيطرة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتعزيز قدرات اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة وتوفير المساعدة الفنية لأمانة الجماعة الاقتصادية في هذا المجال.

وهذا هو السياق الذي قرر فيه أعضاء الجماعة الاقتصادية جعل الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة صكا قانونيا ملزما. ولذلك اعتمد رؤساء الدول أو الحكومات في أبوجا في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة. وهذه الاتفاقية، التي تنص على مبدأ فرض حظر على نقل الأسلحة، تمثل تقدما كبيرا جدا في فضاء مجتمعاتنا ومرحلة حاسمة في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وستقدم مالي، التزاما منها بالاستمرار في هذه المكافحة، جنبا إلى جنب مع بلدان المنطقة، وبالنيابة عن الجماعة الاقتصادية، مشروع قرار معنونا ''تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها'' في إطار البند ٩٦ (ش) من جدول أعمال اللجنة. ومشاريع القرارات هذه كانت دائما تُعتمد بدون تصويت. وخلال الدورة الثالثة والستين، تم اتخاذ قرار مماثل وهو القرار ٦٦/٦٣.

وتغيرت في الآونة الأخيرة الحالة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء بسبب إعلان بعض الجماعات المسلحة ولاءها لتنظيم القاعدة الذي يعمل في الخفاء. وفي ضوء هذا، قررت حكومة مالي عقد مؤتمر قمة بشأن الأمن والتنمية في المنطقة، ومن المزمع عقده قبل نهاية العام الحالي في باماكو. وسيتيح ذلك المؤتمر المجال أمام دول المنطقة لتقديم حلول محددة لمشاكل انعدام الأمن وقطع الطرق عبر الحدود والإرهاب والاتجار غير المشروع بجميع أنواعه، بما في ذلك بالمخدرات والأسلحة والبشر.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا استعداد وفدي الكامل لتقديم إسهامه المتواضع في إنجاح عملنا.

**السيد هوانغ تشي ترونغ** (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، وبالنيابة عن الوفد الفييتنامي، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولّيكم رئاسة اللجنة الأولى

التابعة للجمعية العامة. كما نتقدم بأحر تهانينا إلى أعضاء المكتب الآخرين. ويتمنى وفدي لكم إحراز نتيجة ناجحة. ويعرب الوفد الفييتنامي عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل ميانمار باسم رابطة دول جنوب شرق آسيا في الجلسات الافتتاحية للجنة.

نقوم بعملنا هذا العام في ضوء التطورات المشجعة في مجال نزع السلاح. ويشاطر وفدي الشعور بالتفاؤل الذي أعرب عنه العديد من الوفود بشأن آفاق نزع السلاح العام الكامل، وعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي على وجه الخصوص. لقد وافق مؤتمر نزع السلاح على برنامج للعمل بعد سنوات من الجمود. وجدد الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية التزامات في مفاوضاتهما الثنائية بإبرام صك جديد ليحل محل معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية مع إجراء تخفيضات أكبر على ترساناتهما النووية. وعقد مجلس الأمن مؤخرا اجتماع قمة (انظر S/PV.6191) واتخذ بالإجماع القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩). وفي رأينا، يشكل ذلك القرار إجراءات شاملة بشأن المسائل النووية. ويؤكد من جديد على ضرورة وفاء جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، ومنع انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل. كما لمسنا تركيزا قويا على مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار في المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة.

إن وجود أسلحة نووية يشكل دائما تهديدا خطيرا بوقوع كارثة نووية. لقد دفعنا لسنوات عديدة بأن الضمان المطلق الوحيد لعدم وقوع كارثة نووية هو التخلص تماما من هذه الأسلحة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا على دعمنا القوي لعقد مؤتمر دولي لتحديد السبل والوسائل لتخليص العالم من جميع الأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي بكل تأكيد حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل وغير الانتقائي لدعائم المعاهدة الثلاث التي تهدف إلى منع انتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية وتعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وبلوغ هدف نزع السلاح النووي. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ مجموعة التدابير التي اتُفق عليها في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لسنة ١٩٩٥ التي أُعيد التأكيد عليها في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠٠٠.

ويشدد وفد بلدي كذلك على الحق الثابت للدول في تطوير أبحاث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية بما يتماشى مع أحكام معاهدة عدم الانتشار. ونولي أهمية خاصة للمؤتمر الاستعراضي المقبل للمعاهدة في عام ٢٠١٠. ونعتقد أن هذا الحدث سيتيح فرصة للدول الأعضاء لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أحكام المعاهدة ولتجديد التزاماتها بمبادئ المعاهدة وأغراضها وللاتفاق على وسائل وتدابير لتعزيز المعاهدة بجميع جوانبها.

تؤكد فييت نام مجددا دعمها الراسخ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تحظر جميع التجارب النووية وتحديث الأسلحة النووية الموجودة وكذلك صنع أسلحة نووية جديدة متطورة. وما زلنا نشعر بقلق عميق حيال عدم دخول هذه المعاهدة الهامة حيز التنفيذ حتى الآن بعد ١٣ عاما من فتح باب التوقيع عليها. وبينما نرحب بالتصديقات الأخيرة على المعاهدة، فإننا نحث الدول التي لم تصدق على المعاهدة، وبخاصة دول المرفق ٢، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية القيام بدور قيادي في التمكين من بدء نفاذ المعاهدة بدون المزيد من التأخير.

يؤيد بلدي بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في شتى مناطق العالم. ونعتبر المناطق الخالية من الأسلحة النووية خطوات إيجابية لتدعيم نظام عدم الانتشار النووي ولتعزيز السلام والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي. وبهذه الروح، يرحب وفد بلدي ببدء نفاذ معاهدتين تنشئان منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وفي أفريقيا هذا العام. وبالمثل، نود أن نعرب عن تأييدنا القوي لعقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف والدول الموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في العام المقبل. وسيكون ذلك المؤتمر فرصة جيدة لحشد تأييد أكبر وأوسع نطاقا لتنفيذ هذه المعاهدات ولتعزيز أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

بخصوص جهود إزالة أنواع معينة من أسلحة الدمار الشامل – الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على وجه الخصوص – يشدد وفد بلدي على الأدوار الهامة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية في منع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وإزالتها.

وبخصوص الأسلحة التقليدية، فإننا ندرك الآثار السلبية التي تحدثها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وندعم الجهود الدولية الرامية إلى الحد من تصنيع هذه الأسلحة ونقلها وتداولها بشكل غير قانوني. وبلدي مقتنع بأن المفاوضات بشأن عقد معاهدة لتجارة الأسلحة ينبغي إجراؤها في إطار الأمم المتحدة مع المراعاة التامة لحق الدول في تصنيع الأسلحة التقليدية واستيرادها وتصديرها لأغراض الدفاع عن النفس، بما يتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أنه ينبغي اتخاذ جميع القرارات ذات الصلة بعقد معاهدة لتجارة الأسلحة مستقبلا من خلال اتخاذ نهج مبني على توافق الآراء لكفالة قبولها عالميا وتنفيذها بفعالية.

يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا على تأييده القوي لتعزيز آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وفي هذا الصدد، نعيد التأكيد على تأييدنا لعمل هيئة نزع السلاح. غير أن مما يؤسف له أن الدول الأعضاء فشلت أثناء الدورة الموضوعية للهيئة في عام ٢٠٠٩ في التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال دورة الثلاث سنوات المقبلة. ولذلك، فإننا نأمل بصدق أن تظهر الدول الأعضاء في دورة عام ٢٠١٠ المزيد من الإرادة السياسية والمرونة للتوصل إلى توافق في الآراء على جدول أعمال موضوعي للدورة المقبلة بغية تمكين هذه الهيئة الهامة من النظر في مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وإصدار توصيات عملية بشأنها. وقد نجح مؤتمر نزع السلاح في أوائل هذا العام في اعتماد برنامج عمله بعد أكثر من عقد من الجمود والإحباط الشديد. ونأمل أن تتوصل الدول الأعضاء أثناء دورته لعام ٢٠١٠ إلى أساس مشترك وأن تتمكن من بدء مفاوضات بشأن إبرام صك يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وكذلك بشأن مسائل نزع السلاح الهامة الأخرى.

وختاما، اسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدي، وللمكتب على دعمنا وتعاوننا الكاملين لكي ينتهي عمل اللجنة الأولى بنتيجة مرضية.

**السيد سيرغييف** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم عن جدارة. ونحن على ثقة بأنه بفضل قيادتكم ستديرون دفة عملنا نحو خاتمة ناجحة. وفي هذا الصدد، يمكنكم أن تتأكدوا من دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين.

استجابة لطلبكم، سيدي، سأختصر بياني. وسيُوزع النص الكامل على جميع المشاركين في هذا المنتدى. وأرجو التكرم بتوثيق النسخة الكاملة باعتبارها النص الرسمي لبياني.

إن أوكرانيا، بوصفها بلدا تخلى طواعية عن ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم وأسهم بالتالي إسهاما كبيرا في نزع السلاح النووي وفي تعزيز السلام إقليميا وعالميا، تود أن تغتنم هذه الفرصة لتأكيد التزامها بكفالة السلام والاستقرار.

ومما يثلج الصدر أن الكثير من الزعماء السياسيين أعربوا عن دعمهم للهدف الواضح والحيوي المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية. ويجب على الحكومات أن تبدأ الآن التفكير في كيفية تصميم أمن بلدانها مستقبلا بدون هذه الأسلحة. ونرحب بجهود الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الرامية إلى وضع معاهدة جديدة ذات مغزى ويمكن التحقق منها، متابعة لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ومع مراعاة حقيقة أن البلدين لا يرغبان في تمديد المعاهدة بصورتها الحالية، نحث الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على الانتهاء من عملية المتابعة قبل ٥ كانون الأول/ديسمبر، وهو موعد انتهاء سريان المعاهدة.

أود التأكيد مجددا على الأهمية الحيوية لتحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن واثقون بأن بدء نفاذ المعاهدة سيساعد بصورة ملموسة على تحقيق الهدف السامي المتمثل في إقامة عالم ينعم بالأمن والسلام ويخلو من الأسلحة النووية. ونأمل أن يتم قريبا الوفاء بالتزام رئيس الولايات المتحدة أوباما بالسعي إلى تصديق الولايات المتحدة على المعاهدة. وفي غضون ذلك، فإن من المهم للغاية احترام سلامة القواعد التي حددتها المعاهدة. ولحين دخول المعاهدة حيز التنفيذ، ينبغي الإبقاء على الوقف الاختياري للتجارب النووية أو لأي تفجيرات نووية أخرى. وندعو الدول إلى أن تحجم عن اتخاذ أي إجراء يتناقض مع المعاهدة وأن تظهر كذلك تصميمها القوي على احترام قواعد المعاهدة وأن تفي بالتزاماتها بمجرد بدء نفاذ المعاهدة.

في العام المقبل، يعقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. ونحن ملتزمون تماما بتنفيذ المعاهدة بدعائمها الثلاث المتعاضدة جميعا، ألا وهي، عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونواصل أيضا العمل من أجل تحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة وندعو الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة حتى الآن إلى الانضمام إليها. وفي هذا السياق، نأمل أن يسهم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) المُتخذ مؤخرا إسهاما كبيرا في إنجاح الدورة الاستعراضية للمعاهدة لعام ٢٠١٠.

كما نرحب بكون أن مؤتمر نزع السلاح الذي يقع مقره في جنيف وافق هذا العام على برنامج عمل، منهيا بذلك جمودا استمر حوالي ١٢ عاما. إن هذا يفتح باب الأمل في إحراز مزيد من التقدم بشأن مجموعة من القضايا الملحة لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونتطلع بشكل خاص إلى بدء المفاوضات بشأن عقد معاهدة يمكن التحقق منها تحظر إنتاج المواد الانشطارية للاستخدام في صنع الأسلحة النووية.

والمسألة الملحّة الأخرى في مجال نزع السلاح هي تدمير الألغام المضادة للأفراد. تعلّق أوكرانيا، إذ ورثت واحدا من أكبر مخزونات الألغام في العالم، أهمية كبرى على تدميرها المأمون وفقا لأحكام اتفاقية (أوتاوا) للألغام المضادة للأفراد، والمعروفة أيضا باتفاقية حظر الألغام. ونحن نؤيد تمام التأييد مساعي مجتمع اتفاقية حظر الألغام لتجاوز الأزمة الإنسانية التي تسبب فيها الانتشار والاستخدام الواسعا النطاق للألغام المضادة للأفراد. ونود أن نرى العالم خاليا من هذا النوع من الأسلحة.

وفي نفس الوقت، لا بد لي أن أقول إن أوكرانيا، بمفردها، لا تستطيع سوى إزالة ثلث مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد في الوقت المحدد. ولذلك السبب تعتمد

أوكرانيا على مساعدة المفوضية الأوروبية في حل هذه المشكلة وفقا لالتزامات المفوضية الأوروبية المتصلة بتصديق البرلمان الأوكراني على الاتفاقية. ويسرنا أننا، في عام ٢٠٠٩، تمكّنا من استئناف الحوار المعلّق مع المفوضية الأوروبية في ذلك الصدد. كما أود أن أؤكد على أن الجانب الأوكراني ممتن لدائرة الأمم المتحدة لإجراءات مكافحة الألغام على استعدادها لبدء تعاون في مجال تدمير مخزونات الألغام المضادة للأفراد في أوكرانيا.

وترى أوكرانيا، بصفتها طرفا في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها، أن هذه الوثائق صكوكا مهمة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وتضطلع بدور أساسي في معالجة الشواغل الإنسانية التي تتسبب فيها تلك الأسلحة. ونناشد كل الدول الأطراف مواصلة زيادة تعزيز عالمية وفعالية الاتفاقية، بما في ذلك بروتوكولها الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب.

وفيما يتعلق بمسألة تنظيم التجارة العالمية بالأسلحة التقليدية، تؤيد أوكرانيا مبادرة عقد معاهدة دولية لتجارة الأسلحة، التي يمكن أن تصبح صكا شاملا لوضع معايير مشتركة في هذا المجال وبالتالي منع تحويل مسار الأسلحة التقليدية. ونرحب بتبادل الآراء المفتوح والبنّاء خلال دورتي الفريق العامل المفتوح باب العضوية اللتين عقدتا في ظل توجيه الخبراء في نيويورك في آذار/مارس وتموز/يوليه هذا العام. وتشجعنا الإرادة الإيجابية للتصدي للمشكلة التي يثيرها الاتجار غير المنظم بالأسلحة ونقلها والتعامل فيها.

والأنشطة الفضائية مسألة أمنية مهمة أيضا، وتثير قضايا حساسة. نحن نتفهم المخاوف التي أعرب عنها عدد من الدول في ذلك الصدد. و بصفة خاصة تدرك أوكرانيا، بصفتها عضوا فاعلا في مجال الفضاء، مسألة أمن الأنشطة الفضائية للأغراض السلمية. ونحث كل الدول الأعضاء على الإحجام عن اتخاذ إجراءات من المحتمل أن تقوض أمن الفضاء، خاصة بإنشاء حطام إضافي.

وختاما لبياني، أود أن أؤكد على طابع الاستعجال الذي يتسم به تدعيم الجهود الدولية للسعي لإحراز تقدم في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل من أجل أجيال المستقبل.

**السيد تسي** (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): نقدم لكم التهنئة، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وأيضا لهنئة أعضاء المكتب على انتخابهم. يتطلع وفدي إلى العمل معكم بصورة وثيقة في الأسابيع القادمة.

ما فتئنا نواجه تحديات أكثر تعقيدا في سعينا لتحقيق السلام والأمن. ويبقى أساسها هو استمرار وجود الأسلحة النووية، إلى جانب تبعتين: أولا، خطر نشوب صراع نووي، وثانيا، خطر الانتشار، الذي يزيد التهديد المحتمل للإرهاب النووي. وتنوي سنغافورة، خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، العمل مع المجتمع الدولي في التصدي لهذه الشواغل.

وفيما يتعلق بالتبعة الأولى، نعتقد أن العالم لن يمكنه حقا أن يكون بمأمن من نشوب صراع نووي بدون نزع السلاح النووي الشامل والكامل. ويساور سنغافورة، بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، قلق بالغ إزاء حالة الجمود التي تعاني منها جهود نزع السلاح النووي. ولذلك، أثلجت صدورنا الكلمة التاريخية التي ألقاها الرئيس أوباما في نيسان/أبريل هذا العام في براغ حيث أعلن أن الولايات المتحدة ملتزمة بالسعي لتحقيق السلام والأمن لعالم خال من الأسلحة النووية. وإضافة إلى ذلك، أعلن الرئيس أوباما أن الولايات المتحدة عليها مسؤولية أخلاقية عن العمل والأخذ بزمام المبادرة.

ونلاحظ أن جانبا من هذه الرؤية تبلور في ما بعد من خلال مبادرة الولايات المتحدة في مجلس الأمن التي أدت إلى اتخاذ القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بالإجماع (انظر S/PV.6191). ونحيي القرار لتجديده الالتزام العالمي باتجاه نزع السلاح النووي. ونرى أن تحرك الولايات المتحدة وإجراء مجلس الأمن يشكلان تدابير مفيدة لتوليد زخم إيجابي قبل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

ونلاحظ أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمر بمرحلة حرجة، في ظل تحديات كثيرة يتعين تجاوزها، وتتعهد سنغافورة بالاضطلاع بدورها لمساعدة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في التوصل إلى نتيجة ناجحة. وفي هذا السياق، يرحب وفدي بالسفير ليبران كاباكتولان ممثل الفلبين، الدولة العضو الزميلة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بصفته الرئيس المنتخب للمؤتمر الاستعراضي.

ثانيا، دعما لقضية عدم الانتشار النووي، تبقى سنغافورة ملتزمة بتعزيز قوانينها الوطنية ونظامها لمراقبة التصدير لكفالة تمكنها من الاضطلاع بفعالية بدورها في الحيلولة دون وقوع التكنولوجيا والمواد ذات الاستخدام المزدوج المتصلة بأسلحة الدمار الشامل في الأيدي الآثمة. وفي عالم اليوم المترابط، يستطيع الإرهابيون عاقدو العزم تسديد ضرباتهم فيما وراء الحدود الوطنية بسهولة وفعالية، وأصبحت محاصرتهم في منطقة جغرافية واحدة أكثر صعوبة. وأصبح أكثر صعوبة أيضا التمييز بين ما يعتبر سلاحا وما لا يعتبر سلاحا. لقد جعلت التطورات التكنولوجية انتشار أسلحة الدمار الشامل والشبكات المرتبطة بها وموادها أكثر سهولة. وإن التدفق الحر للمعلومات والمواد والأفراد يضاعف من صعوبة منع الانتشار في بيئة اليوم.

إن سنغافورة، بصفتها أحد أهم المراكز العالمية للنقل العابر وعضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، تتحمل مسؤولياتها بجدية. فهي نفّذت نظاما قويا لمراقبة التصدير يرصد حاليا المواد المدرجة في القوائم الرئيسية الأربع المتعددة الأطراف لمراقبة التصدير – فريق أستراليا، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ومجموعة موردي المواد النووية وترتيب وايسنار. وفضلا عن ذلك، تشارك سنغافورة، دعما لهذه الجهود، في مبادرة أمن الحاويات والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. كان هذا ولا يزال إظهارا لالتزامنا الثابت نحو عدم الانتشار.

وإلى جانب التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان، تبقى الرغبة في إحلال السلام والأمن واحدة من الركائز الأساسية التي بنيت عليها الأمم المتحدة. ولذلك، يجب أن تتوخى الأمم المتحدة اليقظة وتواصل الاضطلاع بدور رائد لإيجاد حلول للقضايا الأمنية المدرجة في جدول الأعمال ولإيجاد سبل واقعية وعملية كي يتعاون كل واحد منّا مع الآخر. ويعرب وفدي عن ثقته بأن هذه اللجنة، في ظل قيادتكم، سيدي، ستتمكن من العمل سويا من أجل وضع أنظمة فعالة لنزع السلاح وعدم الانتشار.

**السيد سي** (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء، أن أشارك المتكلمين السابقين تهنئتكم تهنئة حارة، سيدي، على انتخابكم المستحق لتولي رئاسة عمل اللجنة الأولى خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. ويثق وفدي بأنه بفضل معرفتكم الواسعة ومهارتكم وخبرتكم ستقودون عمل اللجنة الأولى نحو إحراز نتائج مثمرة. ولتتأكدوا من دعمنا وتعاوننا الكاملين.

يود وفدي الإعراب عن تأييده للبيان الذي أدلى به زميلي ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلت به ميانمار باسم جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

يقف العالم اليوم عند مفترق طرق يتعلق بما إذا كنّا نستطيع منع المزيد من انتشار الأسلحة النووية. وأسفرت جهود نزع السلاح التي بذلناها لعقود طويلة عن نتائج غير مرضية. وقد حان الوقت لنجدد تصميمنا على إحراز تقدم في هذه الجهود. وترى كمبوديا أن تعزيز عملية نزع السلاح وعدم الانتشار وتمكينها أمر حيوي من خلال تضافر الجهود على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. إن توفر إرادة سياسية صادقة والتزام حقيقي لدى فرادى البلدان والمجتمع الدولي يكتسي أهمية بالغة من أجل إحراز تقدم في نظام نزع السلاح، وبالتالي الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والأمن.

في هذا السياق، تثمّن كمبوديا دعوة رئيس الولايات المتحدة أوباما في المناقشة العامة في الجمعية العامة في الشهر الماضي إلى ”وقف انتشار الأسلحة النووية والسعي إلى تحقيق هدف إنشاء عالم خال منها“ (A/64/PV.3). كما ترحب كمبوديا أيّما ترحيب بالدعوة التي وردت في قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) الذي اتُخذ خلال اجتماع قمة المجلس المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.6191)، إلى ضمان عالم أكثر أمناً للجميع. إن عملية التفاوض الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن إبرام اتفاق جديد ليحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها تمثل في الواقع خطوة مشجعة وإيجابية نحو بيئة خالية من الانتشار النووي.

في إطار الرابطة، أبرمنا معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وهي أداة هامة لإبقاء جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية لضمان السلام والأمن في ذلك الجزء من العالم. كما أنها آلية جيدة لبناء الثقة ينبغي للجميع الالتزام بها، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي السنوات الأخيرة ما برحت الرابطة تشجع بهمة تلك الدول على الانضمام إلى المعاهدة. وفي هذا الصدد، تود حكومة بلدي أن تناشد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية المشاركة بصورة بنّاءة أكثر في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

علاوة على ذلك، ترحب كمبوديا باعتماد جدول أعمال المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ الذي يسلط الضوء على أفق تحقيق الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بطريقة متوازنة. ويود بلدي أن يؤكد لرئاسة الفلبين لهذا المؤتمر الاستعراضي الهام على دعمه وتعاونه الكاملين.

كما تلاحظ كمبوديا مع شعور بالارتياح اعتماد مؤتمر نزع السلاح برنامج العمل لدورته لعام ٢٠٠٩، وبالتالي كسر الجمود الذي لفه لمدة ١٢ سنة؛ وهذا سيتيح المجال أمام المنتدى الوحيد في العالم للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح لإجراء مفاوضات ومناقشة موضوعية للمسائل الاستراتيجية المتعلقة بالانتشار ونزع السلاح.

تشكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة خطراً يعادل خطورة أسلحة الدمار الشامل. ولئن كانت أسلحة الدمار الشامل تفتك بالآلاف من البشر بضربة واحدة، فإن الأسلحة الصغيرة تقتل الآلاف منهم الواحد تلو الآخر ويوما بعد يوم. لذلك من الواجب إيلاء اهتمام عاجل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. وكمبوديا لم تكن إطلاقاً مصدرا لتوريد الأسلحة، على الرغم من إمكانية تهريب الأسلحة عبر كمبوديا إلى مواقع أخرى قد تكون قائمة بسبب الصراعات المسلحة في الماضي.

لقد أحدثت سياسة الخيارات الرابحة لكل الأطراف التي اتبعها رئيس الوزراء هون سين، وأنهت الحرب والصراع في كمبوديا في عام ١٩٩٨، تحولا هائلا في البلاد – من

منطقة يسودها عدم اليقين والحرب وعدم الاستقرار والتخلف إلى مركز لتحقيق السلام المستدام والأمن والنظام الاجتماعي واحترام الديمقراطية. إن الآلاف من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي خلفتها الحرب كان لا بد من إزالتها وتدميرها بدون تأخير. ولغاية الآن، قامت حكومتي بضبط وجمع ما يقرب من نصف مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونظرا لأن كمبوديا تدرك أن الآثار السلبية للاستخدام والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتعدى الحدود الوطنية، فإنها تؤيد باستمرار التعاون الدولي في معالجة هذه المسألة الخطيرة. وما زال تنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠٠١ المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة برنامجا جريئا يقوم على اتخاذ الإجراءات. ونحث المجتمع الدولي على استمرار الجهود العالمية التي يبذلها لمراقبة الأسلحة الصغيرة، ونتعهد بالتعاون الكامل بكل وسيلة ممكنة.

وبالمثل، فإن الألغام والذخائر غير المنفجرة ما زالت تتسبب بانعدام خطير للأمن والآثار الاجتماعية السلبية على العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، بما فيها بلدي. ففي المناطق الريفية في كمبوديا، هناك الملايين من الألغام والقذائف غير المنفجرة التي خلفتها الحروب والصراعات في الماضي. ولا نستطيع أن نتجاهل المخاطر الجسيمة الناجمة عن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، ولا أن نغفل عن التحديات المتمثلة في إزالة الألغام. وكمبوديا تعاني الأمرّين على أيدي هؤلاء القتلة الصامتين والعشوائيين. وهذه الأسلحة لا تمثل كابوسا للمتضررين فحسب، وإنما تجلب أيضا تعاسة لا توصف للضحايا الذين يصابون بصدمات نفسية دائمة ويصبحون معوقين جسديا. ويشكل ذلك عبئا ثقيلا على حكومتنا وعلى المجتمع.

ولذلك، تبذل كمبوديا قصارى جهودها لمعالجة مسألة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة بإدماج مسألة إزالة الألغام في جدول أعمالنا الوطني، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية في كمبوديا والاستراتيجية المستطيلة للحكومة. ولغاية آب/أغسطس ٢٠٠٩، أزلنا حوالي مليوني لغم وقذيفة غير منفجرة. ونقدّر كثيرا الإسهامات من شركائنا، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، من حيث الدعم المالي والفني لأنشطة إزالة الألغام الجارية في البلد. أما بخصوص الجهود الدولية لإزالة الألغام، فما برحت حكومة كمبوديا الملكية تنشر العاملين في إزالة الألغام التابعين للقوات المسلحة الملكية الكمبودية إلى السودان للعمل على إزالة الألغام تحت مظلة الأمم المتحدة. وأوفدت الفريق الرابع في حزيران/يونيه هذا العام.

**السيد بادجي** (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وأن أؤكد لكم في الوقت نفسه على الدعم والتعاون الكاملين من وفد السنغال. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيبا حارا بموظفي الأمانة العامة، وأرى بينهم بعض الوجوه المألوفة للغاية. وعلى وجه الخصوص، أود أن أخص بالذكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد سيرجيو دوارتي. وتؤيد السنغال البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا نيجيريا وإندونيسيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز.

لعدة سنوات، ما فتئ نزع السلاح العالمي ونظام عدم الانتشار يواجهان العديد من العقبات التي عملت إلى حد كبير على تأخير إحراز التقدم الذي يحق للدول الأعضاء أن تتوقعه في هذا المجال.

غير أنه يلوح في الأفق بصيص من الأمل، وبخاصة في مؤتمر نزع السلاح حيث تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. كما لوحظت فورة من النشاط قبيل اجتماع قمة مجلس الأمن المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر

٢٠٠٩ بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار (انظر S/PV.6191). والسنغال ترى أن أكبر اهتمام يجب أن ينصبّ على النقاط التالية إذا كنا نرغب في تجاوز مرحلة فورة العمل وإحراز تقدم حقيقي.

أولا، ما زال تخليص العالم من الأسلحة النووية، اليوم أكثر من أي وقت مضى، هدفا رئيسيا يجب أن يحظى بدعم جميع الدول. ثانيا، لا يزال تعزيز سلطة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – التي يجب جعلها عالمية – يشكل الأولوية القصوى. ثالثا، يجب استكمال الإطار الذي يحكم نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بأسرع ما يمكن بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ والتفاوض بشأن صك ملزم واعتماده لحظر إنتاج المواد الانشطارية. رابعا، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية التوصل إلى اتفاق بشأن وضع برنامج لا رجعة فيه وبعيد الأثر بشكل أكبر لخفض ترساناتها، على أن يتواكب ذلك مع تقديمها ضمانات أمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية من خلال إبرام صك ملزم. خامسا، ينبغي التشجيع على زيادة التقيد بالمعاهدات المتعلقة بالمناطق الموجودة الخالية من الأسلحة النووية وينبغي إنشاء منطقة في الشرق الأوسط لأن هذه المناطق تسهم بشكل حاسم في تعزيز الثقة والاستقرار. والنقطة الأخيرة بشأن المسألة النووية هي أن هناك حاجة إلى إعادة تأكيد حق البلدان في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وكفالة النقل الفعال والآمن للتكنولوجيا ذات الصلة إلى الدول التي تنفذ التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي. وسيتوقف ذلك على تعزيز سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقدرتها.

لكن الأسلحة النووية ليست الأولوية الوحيدة في عصرنا. وفي الواقع، يتعين علينا العمل للتعامل مع مسألة الأسلحة التقليدية بشكل أفضل. وننتظر بشغف عقد اجتماع قمة بشأن الأسلحة التقليدية على مستوى مجلس الأمن مثلما حدث مؤخرا مع الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يواصل سجل الأسلحة التقليدية الاستفادة من دعم جميع الدول ومشاركتها الفعالة. وفي نهاية المطاف، يبدو لنا أن عقد معاهدة عالمية بشأن الاتجار بالأسلحة هو السبيل الوحيد لتمكيننا من مراقبة الأسلحة التقليدية على نحو سليم. وترحب السنغال بالعملية الدينامية التي بدأت بالفعل وتعتقد أن التزامنا حيال هذه القضية يجب أن يظل قويا لحين التوصل إلى معاهدة ملزمة.

وتعبيرا عن ذلك الالتزام، استضافت السنغال في داكار، يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، حلقة دراسية لشمال وغرب ووسط أفريقيا بشأن معاهدة الاتجار بالأسلحة. وينبغي أن يدفعنا نفس الالتزام إلى العمل من أجل أن يصبح الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها صكاً ملزما من الناحية القانونية ليتسنى اعتماد صك مماثل بخصوص السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبخصوص مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحديدا، يحث بلدي على التنفيذ الفعال للوثيقة الختامية للاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، ويشدد بلدي بصفة خاصة على النقاط الأساسية التالية: التعاون والمساعدة الدولية؛ والسمسرة غير المشروعة؛ وإدارة المخزونات وتدمير الفائض؛ والوسم والتعقب.

إن التنفيذ السليم لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وتحقيق الانضمام العالمي إليها يجب أن يستمرا في تعبئة طاقتنا إذا كنا نرغب في تخليص العالم من هذه الأجهزة الفتاكة. والقول نفسه ينطبق على الأسلحة العنقودية التي اعتُمدت

اتفاقية بخصوصها في دبلن في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، مما يشكل تقدما كبيرا نحو حماية المدنيين وتعزيز القانون الإنساني الدولي.

والتحديات الرئيسية التي تواجه السلام والأمن الدوليين المشار إليها للتو يمكن التغلب عليها وسيتوقف التقدم الذي سنحرزه في المستقبل على درجة التعاون المتعدد الأطراف والإرادة السياسية المكرسة للقيام بذلك. وستواصل السنغال دعمها الثابت ونحن على ثقة بأنه يمكن إقامة عالم أكثر أمانا، عالم خال من الأسلحة النووية وعالم تخضع الأسلحة التقليدية فيه لمراقبة أفضل.

**السيد بوديني** (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، السفير كانسيلا، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. يسعد سان مارينو، وهي دولة بلا جيش وهي حالة يشاطرها فيها أعضاء آخرون في الجمعية العامة، اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. فقد برهن الرؤساء أوباما وميدفيديف وهو وساركوزي ورئيس الوزراء براون، وهم زعماء البلدان الحائزة لأكبر ترسانات نووية، للعالم ولجميع سكانه على قيادتهم العظيمة. ونحن ممتنون على نقطة التحول هذه في سياساتهم النووية. فالقيادة تكون بضرب المثل.

ولا يمكننا أن نفكر في نموذج لاحتواء التسلح النووي في جميع أنحاء العالم أفضل من الخفض الاختياري لهذه الأسلحة المدمرة. وفضلا عن ذلك، يسعدنا أن هذا الحدث التاريخي جرى في مجلس الأمن تحت سقف الأمم المتحدة وفي حضور جميع زعماء العالم بأسره. وبالقيام بذلك، أعاد الأعضاء الخمسة الدائمون التأكيد، بطريقة جدية، على الدور المحوري والعالمي للأمم المتحدة.

إن عمل اللجنة الأولى هذا العام ينبغي أن يركز أكثر من أي وقت مضى على التخفيض الذي لا غنى عنه والحتمي للأسلحة النووية، وعلى الحاجة الملحّة إلى تنشيط الجهود المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويسرنا على نحو خاص الدعم القوي الذي أعرب عنه مجلس الأمن للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يجدد تأكيد سلطتها ويزودها بموارد جديدة للاضطلاع بمهمتها. وتكتسي مكافحة الإرهاب، لا سيما الإرهاب النووي، أهمية بالغة. ويمكن لجميع الدول الأعضاء أن تسهم في هذه المكافحة من خلال شبكة للمعلومات. ولتتأكدوا بأن سان مارينو ستسهم بقسطها في ذلك.

ومرة أخرى، تذكي الأحداث التي وقعت في الأيام القليلة الماضية في أنفسنا أملا كبيرا في بناء عالم أكثر عدلا وأمنا. فلنواصل جهدنا بقدر كبير من المثابرة وروح المسؤولية في اللجنة الأولى للجمعية العامة.

**السيد السعدي** (اليمن): السيد الرئيس، يود وفد بلادي أن يهنئكم على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ونحن على ثقة بأن ما تتمتعون به من مهارات قيادية وخبرات متراكمة سوف يسهم في نجاح أعمال هذه اللجنة، وتحقيق النتائج والغايات المرجوة. ونؤكد لكم استعداد وفد بلادي التام والكامل للتعاون معكم لتسهيل مهمتكم، ومع أعضاء المكتب لبلوغ الأهداف والنتائج المتوخاة. كما يود أن يعبّر عن تقدير بلادي لسلفكم السيد ماركو أنطونيو سوازو، على إدارته الناجحة لأعمال هذه اللجنة خلال الدورة الماضية.

وأنتهز هذه المناسبة لتقديم الشكر إلى السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وفريقه، على الجهود الممتازة التي بذلاها في العام المنصرم.

يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز، ويود التأكيد على أن الجمهورية اليمنية تؤمن إيمانا عميقا بأهداف ومقاصد نزع

أسلحة الدمار الشامل، وبأن العمل الجماعي المتعدد الأطراف، وتكريس مبدأ الحوار بين الدول هو السبيل الأمثل لنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية وإيجاد أجواء التفاؤل ببناء عالم خال من الأسلحة النووية. كما يرحب وفد بلادي بالزخم الجديد والتطورات الإيجابية الهامة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، التي تمثل فرصة مناسبة بهدف تحقيق تقدم بشأن جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد اتخذت الجمهورية اليمنية مواقفاً ثابتة حول القضايا المتعلقة بإزالة أسلحة الدمار الشامل وعدم انتشار الأسلحة النووية. وتنفيذا للالتزام السياسي للجمهورية اليمنية بمسائل نزع السلاح، قامت بالمصادقة على أو الانضمام إلى جميع المعاهدات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، ومنها: اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البكتريولوجية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، واتفاقية الألغام المضادة للأفراد. وستظل الجمهورية اليمنية ملتزمة تماما بتعهداتها الدولية بموجب أحكام هذه المعاهدات، وتؤكد على موقفها الثابت تجاه الإزالة التامة لجميع أسلحة الدمار الشامل، وتؤيد فرض حظر شامل على جميع التجارب النووية ووقف التطوير النوعي للأسلحة النووية. وتحرص الجمهورية اليمنية كطرف في هذه المعاهدات على عدم انتشار مثل هذه الأسلحة أو مرور مكوناتها عبر حدودها. وقد أنشأت لهذا الغرض لجاناً وطنية وسنّت تشريعات تنص على حظر هذه الأسلحة ومعاقبة من يمارس هذه الأنشطة.

واتخذت حكومة الجمهورية اليمنية خلال الفترة الماضية جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتبذل حاليا جهودا حقيقية ومضنية في سبيل تنظيم اقتناء السلاح وحمله. وسيناقش مجلس النواب اليمني خلال دورته القادمة قانوناً بشأن تنظيم حمل السلاح ومنع التجول به في المدن الرئيسية. كما قامت بلادي بإغلاق محلات بيع الأسلحة ومصادرة الأسلحة غير المرخص لها. وما زالت الجهود مستمرة ومتواصلة في العمل على إلغاء جميع التصاريح السابقة التي كانت تخوّل البعض حق حمل السلاح، والعمل على اجتثاث هذه الظاهرة بشكل نهائي.

إن حكومة بلادي تطالب ببذل المزيد من الجهود واتخاذ تدابير ملموسة وفعلية للتعاطي البنّاء مع ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يؤثر سلباً على السلم والأمن الاجتماعيين للعديد من المجتمعات، ويسهل عملية وصول هذه الأسلحة إلى الجماعات والمنظمات الإرهابية، أو المرتبطة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود، أو الجماعات الخارجة عن القانون، مما يؤدي إلى انعدام الاستقرار وتعطيل جهود التنمية وتكريس ظاهرة الفقر، واتساع نطاق البطالة، وانتشار الأوبئة الفتاكة، وغيرها من الأسباب التي تدفع باتجاه توفير الأجواء الملائمة لتفريخ الجماعات والمنظمات الإرهابية، وتوسيع نطاق دائرة العنف وعدم الاستقرار، وتتجاوز بتأثيراتها السلبية الأبعاد الوطنية والإقليمية. وتؤيد الجمهورية اليمنية الجهود الدولية لوضع صك ملزم قانوناً يضع المعايير الدولية للحد من ظاهرة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، والعمل على توفير رقابة دولية فعالة بهدف محاربتها واستئصالها.

كما يؤكد وفد بلادي على مسؤولية الدول المصنِّعة والمصدِّرة لهذه الأسلحة بمختلف أنواعها وأحجامها، بدرجة أساسية، على مد يد العون والمساعدة المادية والتقنية للدول التي يتم إغراقها بمختلف أنواع الأسلحة، باعتبار ذلك مسؤولية أخلاقية وإنسانية تجاه تلك الدول، لتجاوز المعاناة المتعددة التي تنعكس سلباً على مختلف نواحي الحياة، وتلقي بظلالها على جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وتؤدي إلى حالات اقتصادية متردية وأحوال معيشية واجتماعية غير مستقرة.

إن وفد بلادي يؤكد مجددا على دعم الجمهورية اليمنية الكامل للإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية في العالم، ودعوتها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى العمل بشكل مستمر بشأن مسائل نزع السلاح، والانتقال إلى وضع آليات عمل جادة تُعنى بنزع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، وتحول دون انتشارها، وتكفل حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، الذي سيساعد على الحد من أوجه الانشغال على الصعيد العالمي بشأن عدم الانتشار. وتكرر الجمهورية اليمنية مجددا دعوتها إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ويؤكد وفد بلدي على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية للتفتيش الدولي. وفي هذا السياق، ينبغي العمل على تنفيذ مجلس الأمن لقراراته المتعلقة بنزع السلاح النووي، بما في ذلك القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الصادر عن المجلس بموجب الفصل السابع الذي نصّ على إخلاء منطقة الشرق الأوسط كاملة من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك أسلحة إسرائيل النووية، وكذلك تنفيذ قرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنون ”تنفيذ ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط“ والقرار المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية (تباعا GC (53)/RES/16 و 17) اللذين اعتمدهما المؤتمر العام للوكالة في الشهر الماضي في دورته الثالثة والخمسين.

وفي الختام، يود وفد بلادي التأكيد مجددا على تأييد الجمهورية اليمنية لجميع الجهود الدولية الرامية إلى وضع المزيد من التدابير الاحترازية التي من شأنها أن تحد من تدفق الأسلحة إلى الأطراف من غير الدول. وهي في سبيل ذلك تقوم بشكل مستمر بواجب التنسيق والتعاون والتشاور مع جميع دول الجوار الجغرافي، وغيرها من الدول، بهدف مكافحة ظاهرة تدفق الأسلحة غير المشروع والحيلولة دون وصولها إلى الأطراف غير المأذون بها، سواء كانت أفرادا أو جماعات، بهدف لجم حركات التطرف، ومكافحة الإرهاب، ومنع تنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود. وقد تمكنت الأجهزة الأمنية في الجمهورية اليمنية من تحقيق نجاحات كبيرة في هذا الشأن. وعلى الرغم من محدودية الإمكانيات المادية، وشُح الموارد، فإنها تعمل بهمة عالية في سبيل نشر الأمن والسكينة وترسيخ دعائم الاستقرار على كامل التراب اليمني.

**السيد ريوت جاييم** (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد ماليزيا، أود أن أعرب عن أحرّ تهانينا لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء مكتبكم، على توليكم لمنصبكم في اللجنة الأولى للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وبادئ ذي بدء، يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل ميانمار، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

يرتهن تحقيق منع الانتشار بعقد صفقة أساسية تتألف من العناصر التالية: أولا، من حق الدول أن تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ ثانيا، من واجب الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ تدابير فعالة صوب نزع السلاح النووي، وثالثا؛ يجب على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتخلى عن السعي إلى الحصول عليها. ونتيجة لذلك، فإن إحراز التقدم في مجال عدم الانتشار يمكن تحليله من منظور العناصر الثلاثة المذكورة آنفا. فأين نحن من ذلك إذن؟ وكيف يبدو تقرير الأداء الجماعي لدينا؟

وتقييم ماليزيا للحالة هو أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وينبغي أن نشير إلى أن الأمم المتحدة قدّرت في عام ١٩٥٨ أن ١٦ دولة قد تصبح حائزة للأسلحة

النووية في غضون ١٠ أعوام. وفي عام ١٩٦٠، حذر الرئيس كينيدي من أن عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية سيصل إلى ١٥ أو ٢٠ أو ٢٥ دولة بحلول نهاية فترته الرئاسية في عام ١٩٦٤. واليوم، هناك ثمان دول حائزة للأسلحة النووية على نحو مؤكد. ولذلك، هناك مجال للتفاؤل. غير أن أجواء التفاؤل هاته تعكرها الشواغل التالية: أولا، يبدو أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تتجه نحو نزع السلاح، مما يعرض للخطر الصفقة المتعلقة بعدم الانتشار؛ ثانيا، وعلى نحو متصل بهذه النقطة، تواصل بلدان أخرى برامج لتطوير الأسلحة النووية؛ ثالثا، يُخشى على نحو قابل للتصديق أن الأطراف الفاعلة من غير الدول قد تدخل غمار حيازة الأسلحة النووية؛ ورابعا، ينبغي مواصلة تخفيض المخزونات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، وتعزيز الشفافية، وإلغاء حالات التأهب، والتقليل من دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية.

وإذا أردنا تنفيذ الصفقة الأساسية بشأن الأسلحة النووية، ينبغي أن نتناول المسائل التالية. وتتعلق المسألة الأولى بإيجاد أفضل طريقة لتعزيز الشفافية، التي تشكل ركيزة للثقة. ولذلك الغرض، لا بد أن تبذل الجهود لتحقيق منع انتشار ونزع السلاح في آخر المطاف من خلال مفاوضات متعددة الأطراف وبصورة عالمية وشاملة وغير تمييزية. ثانيا، وفي ذلك الصدد، نؤيد المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن إبرام اتفاق ملزم قانونا بشأن خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، ليحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، التي من المقرر أن ينتهي العمل بها في نهاية عام ٢٠٠٩. غير أننا نلاحظ أنه من المستبعد أن يؤدي هذا الأمر إلى نزع السلاح على نحو كامل وشامل في آخر المطاف. ثالثا، إيجاد نظام واضح للحوافز لكفالة تمكين جميع البلدان العازمة على وضع برامج لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من القيام بذلك. ويتطلب ذلك وضع نظام دولي لتيسير نقل التكنولوجيا والمواد والمعدات.

ويمكن لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ أن يشكل حدثا هاما في جهودنا لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. غير أن ذلك سيتطلب استعداد جميع الأطراف للوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة. ونتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لإحراز التقدم بشأن جميع المسائل ذات الاهتمام. وعلى الرغم من نجاحنا في التوصل إلى اتفاق بشأن البنود الإجرائية خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٩ في نيويورك، فإننا شعرنا بالإحباط لأن روح التوافق لم تسد في المناقشة بشأن التوصيات المقدمة إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، نأمل صادقين أن تبدي جميع الأطراف مزيدا من حُسن النيّة والتعاون بغية التوصل إلى نتيجة ناجحة في المؤتمر الاستعراضي في العام المقبل.

وقدمت ماليزيا صك تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وفي ذلك الصدد، نناشد جميع الدول أن تعمل على بدء نفاذ المعاهدة، ولا سيما دول المرفق ٢ التي لا بد من توقيعها وتصديقها على المعاهدة لتدخل حيز النفاذ. وإذ نرحب بتغير سياسة الولايات المتحدة بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، نأمل أن تصادق الولايات المتحدة على المعاهدة، وهو ما نعتقد أنه سيدفع ببلدان أخرى من بلدان المرفق ٢ إلى الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وعلى الصعيد الإقليمي، كانت ماليزيا من البلدان الموقّعة على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا منذ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وصادقت عليها في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ونود أن نناشد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تصبح أطرافا في بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في أقرب فرصة. كما نرحب ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩ و معاهدة بليندابا في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، باعتبارهما إسهامين فعالين في تعزيز السلم والأمن الإقليميين. كما تؤيد ماليزيا تماما إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وتجسيدا لمواصلة التزام ماليزيا بمنع انتشار الأسلحة النووية، فإنها ستقدم مرة أخرى مشروع قرار معنون ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“. وتقدم ماليزيا مشروع القرار هذا لتذكيرنا بالتزامنا بمواصلة المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، واختتامها بحُسن نيّة في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة. وتدعو ماليزيا جميع الدول إلى الوفاء بهذا الالتزام من خلال بدء مفاوضات متعددة الأطراف تفضي إلى إبرام مبكر لاتفاقية للأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن.

والتهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل الأخرى ينبغي أن يشكل مصدر قلق لنا أيضا. وفي هذا الصدد، ندعو إلى حظر جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل وإزالتها الكاملة، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وتؤيد ماليزيا بقوة تنفيذ جميع الدول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية وامتثالها لهما.

وقد وضعت ماليزيا، من جانبها، قوانين كافية وصارمة، وإجراءات إدارية ونظما للمراقبة الفعالة لإنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتصدير تلك الأسلحة واستيرادها وعبورها وإعادة نقلها، بغية منع التصنيع غير القانوني والاتجار غير المشروع بها أو تحويلها غير القانوني إلى الاستخدام غير المأذون به.

وتؤيد ماليزيا تأييدا قويا الجهود الدولية والإنسانية لحظر الألغام المضادة للأفراد. واستكملت ماليزيا، من جانبها، تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، مما جعلها البلد الأول الخالي من الألغام المضادة للأفراد في آسيا. وتدعو ماليزيا الدول الأخرى، وخاصة دول منطقة رابطة جنوب شرق آسيا، إلى أن تحذو حذوها وتصبح أطرافا في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. كما تؤيد ماليزيا الهدف المتمثل في تحقيق القضاء الكامل على الذخائر العنقودية، التي تتسبب بأضرار مفرطة أو لها آثار عشوائية، وخاصة على المدنيين، وتلحق دمارا شاملا بالممتلكات.

وفي الختام، أود أن أجدد التأكيد على التزام ماليزيا بنزع السلاح العام والكامل. ولا يزال وفد بلدي على استعداد للعمل معكم، سيدي، ومع الدول الأعضاء الأخرى، على تحقيق نتائج إيجابية وناجحة في هذه الدورة للجنة الأولى.

## برنامج العمل

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): في سياق التحضير للمرحلة الثانية من أعمال اللجنة، أي المناقشة المنظمة للمواضيع المحددة وعرض مشاريع القرارات والنظر فيها، عمم جدول زمني إرشادي على اللجنة في الجلسة التنظيمية التي عقدت في ١ تشرين الأول/أكتوبر، الوثيقة

A/C.1/64/CRP.1. ولدى إعداد الجدول الزمني الإرشادي، اتبعت إلى حد كبير الممارسة التي رسختها اللجنة بالفعل خلال الدورات السابقة. وكما هو محدد في تلك الوثيقة، سنبدأ الجزء المواضيعي من أعمالنا بالنظر في متابعة القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابقة وعرض تقارير الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. وسيجرى هذا التبادل للآراء بصيغة غير رسمية.

وفيما يتعلق ببقية الجزء المواضيعي، أود أن أقترح إجراء مناقشات للجزء الثاني من أعمال اللجنة على الشكل التالي.

أولا، خلال الأسبوع الأول من المناقشات المواضيعية، فإن الجزء الأكبر من جلسة بعد ظهر يوم الثلاثاء ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، سيكرس لتبادل للآراء مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وغيره من كبار المسؤولين بشأن الحالة الراهنة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات الدولية التي لديها ولايات في هذا الميدان. وكما هو مبيّن في الوثيقة A/C.1/64/CRP.1، سيكون لدينا كضيوف متكلمين، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، وممثل للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبسبب التضارب في المواعيد، فإن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لن يكون حاضرا في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وبدلا من ذلك، سيخاطب اللجنة يوم الجمعة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وإذا تبقى لدينا متسع من الوقت بعد تبادل الآراء في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، فقد نبدأ في الاستماع للبيانات المقدمة في إطار مجموعة الأسلحة النووية في الجزء المتبقي من جلسة بعد ظهر يوم الثلاثاء.

ثانيا، ستكرس الجلستان اللتان ستعقدان بعد ظهر يوم الأربعاء ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، ويوم الخميس ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، للاستماع إلى البيانات المتعلقة بمجموعة الأسلحة النووية.

ثالثا، ستكرس الجلسة التي ستعقد في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر لأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وخلال تلك الجلسة، سنستمع إلى بيان يدلي به المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

رابعا، ستدرس اللجنة، صباح يوم الاثنين ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، جوانب نزع السلاح في الفضاء الخارجي.

خامسا، وعقب ذلك، بعد ظهر يوم الاثنين ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، وصباح يوم الثلاثاء ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، سنناقش الأسلحة التقليدية. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، سنجري تبادلا للآراء مع رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة، وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها.

سادسا، يوم الأربعاء ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، سنناقش تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي. وفي تلك الجلسة، في إطار موضوع ''الشفافية في مجال التسلح''، سيدلي رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره ببيان استهلالي.

سابعا، في تلك الجلسة نفسها، سنناقش نزع السلاح والأمن الإقليميين. وستجري اللجنة تبادلا تفاعليا للآراء مع رئيس فرع نزع السلاح الإقليمي التابع لمكتب شؤون نزع السلاح، ومع مديري مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح. وعلى غرار السنوات السابقة، سيجري تبادل الآراء هذا بطريقة غير رسمية.

ثامنا، يوم الخميس ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، سنبدأ بالاستماع إلى أي بيانات متبقية بشأن نزع السلاح والأمن الإقليميين. وبعد ذلك، ستتناول اللجنة آلية نزع السلاح.

وستنظم حلقة مناقشة يشارك فيها رئيس مؤتمر نزع السلاح، ورئيس هيئة نزع السلاح، ورئيسة المجلس الاستشاري للأمين العام لمسائل نزع السلاح، ومدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وسيجري تبادل الآراء هذا بطريقة غير رسمية أيضا.

تاسعا، في يوم الجمعة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، سنستمع إلى أي بيانات متبقية بشأن آلية نزع السلاح. وبعد ذلك، سيقدم ممثلو عدد من المنظمات غير الحكومية بيانات أمام اللجنة.

عاشرا، خصصت الجلسة التي ستعقد يوم الاثنين ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر لاختتام مناقشة أي بند من البنود المدرجة في جدول أعمال المناقشة المواضيعية إذا اقتضى الأمر ذلك.

وكما هو مبيّن في الملاحظة الواردة أسفل الوثيقة A/C.1/64/CRP.1، أعتزم تقسيم الجلسات إلى جزأين، حتى تتمكن اللجنة من الاستفادة الكاملة من الوقت المخصص لها، بإجراء مناقشات مثمرة وتفاعلية وتقديم جميع مشاريع القرارات بصورة فعالة وفي الوقت المناسب. وسيبدأ الجزء الأول من كل جلسة بمتكلم ضيف أو باسم فريق، حسبما يكون مناسبا، بالنسبة للجلسات المشار إليها في الوثيقة A/C.1/64/CRP.1. وبعد الإدلاء بالبيانات الافتتاحية، سأعلّق الجلسة الرسمية لفترة وجيزة حتى نتمكن من عقد جلسة غير رسمية لطرح الأسئلة والإجابة عليها مع الفريق أو المتكلم الضيف. وبعد ذلك، سنستأنف الجلسة الرسمية وننتقل إلى الجزء الثاني، الذي يشمل البيانات التي ستلقيها الوفود بشأن الموضوع المحدد قيد المناقشة وتقديم مشاريع القرارات والمقررات.

وكما ذكرت آنفا، ووفقا للممارسة المتبعة، ستجرى متابعة القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابقة، وعرض تقارير الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وعمليات تبادل الآراء بشأن نزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي وآلية نزع السلاح، والاجتماع مع المنظمات غير الحكومية، بطريقة غير رسمية. وأود أن أشير إلى أنه سيكون بمقدور الوفود، في الجلسة الأخيرة من الجزء الثاني لأعمالنا، التي ستعقد يوم الاثنين ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أن تعرض أي مشروع قرار من مشاريع القرارات المتبقية، إذا لزم الأمر. وأحث بقوة جميع الوفود على بذل قصارى جهدها لعرض مشاريع قراراتها خلال المرحلة الثانية المقبلة من أعمال اللجنة.

هل لي أن أعتبر أن الجدول الزمني الإرشادي المقترح لمناقشتنا المواضيعية الوارد في الوثيقة A/C.1/64/CRP.1 مقبول من جميع الوفود؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): لقد أجرينا حتى الآن مناقشة عامة حافلة واستمعنا لأكثر من ٤٠ بيانا خلال الجلسات الثلاث الماضية. ولدينا هذا العام عدد كبير للغاية من الوفود المدرجة أسماء ممثليها في قائمة المتكلمين في المناقشة العامة – أكثر من ١٠٠ مقابل ٨٦ في المناقشة العامة للسنة الماضية. ويدل هذا الأمر على الأولوية القصوى التي توليها الدول الأعضاء لمسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وبسبب ارتفاع عدد المتكلمين المدرجة أسماؤهم في القائمة، ولإتاحة الوقت الكافي لجميع الوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات عامة بدون الإخلال بالجدول الزمني للجزء المواضيعي المقرر أن يبدأ بعد ظهر يوم الثلاثاء المقبل، أود أن أبلغ اللجنة بالقرار الذي توصل إليه المكتب. لقد قررنا أن نستخدم خدمات الاجتماع المحتفظ بها حاليا كاحتياطي يوم الاثنين ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، لعقد جلسة إضافية للجنة في نهاية هذا الأسبوع لاستكمال قائمة المتكلمين في المناقشة العامة. وستعقد تلك الجلسة الإضافية لاستكمال قائمة المتكلمين بعد

ظهر يوم غد الجمعة ٩ تشرين الأول/أكتوبر، من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠ في قاعة المؤتمرات ١. وأرجو من الوفود أن تبدي تفهما لدى مواصلة ممارستنا تنفيذ قائمة متكلمين متجددة. وبالتالي، ينبغي للوفود المدرجة للتكلم في جلسة محددة أن تكون على استعداد للتكلم في الجلسة اللاحقة في حالة عدم التمكن، لضيق الوقت، من استكمال قائمة المتكلمين في يوم معين.

وأود أن أشكر جميع الوفود على تفهمها، وأطلب مرة أخرى إلى الوفود التي لم تدل بعد ببيانات عامة أن تتقيد بالمدة الزمنية المحددة التي اتفقت عليها اللجنة.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أذكّر الوفود مرة أخرى بأن الموعد النهائي لوضع قائمة المشاركين هو اليوم الساعة ١٨/٠٠. وأشجع المشاركين الذين لم يقدموا بعد قائمة وفودهم إلى الأمانة العامة على أن يفعلوا ذلك قبل ذلك الموعد النهائي. وستدرج أسماء المشاركين المقدمة بعد الموعد النهائي في إضافة، ولن تصدر إلا بعد انتهاء الدورة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.